



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة



أحكام استحاضة المرأة على ضوء المذاهب الأربعة والطب

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس
في العلوم الإسلامية - تخصص: فقه وأصوله

المشرف:

د. مصطفى بريشي

الطلبة:

- أسماء نصري
- السعدية عياطي
- نجاح دحمري

السنة الجامعية: 1437-1438هـ / 2016-2017م



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة



أحكام استحاضة المرأة على ضوء المذاهب الأربعة والطب

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس
في العلوم الإسلامية - تخصص: فقه وأصوله

المشرف:

د. مصطفى بريشي

الطلبة:

- أسماء نصري

- السعدية عياطي

- نجاح دحمري

السنة الجامعية: 1437-1438هـ / 2016-2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا هذا:

- ❖ إلى من كانت ولا تزال واقفة معنا بصالح دعائها.... الأم
الحنون حفظها الله.
- ❖ إلى من كان سندًا لنا وشجعنا للوصول إلى هذا المستوى...
الأب الغالي أطال الله عمره.
- ❖ إلى من كانوا بجانبنا دائما وتحملوا منا الكثير... الإخوة
والأخوات.... أدام الله المحبة بيننا.
- ❖ إلى كل من ساعدنا ولو بنصيحة... نفع الله بهم جميعا.
- ❖ إلى من أفنى عمره طالبا للعلم النافع.... سدد الله خطاهم لكل
خير.
- ❖ إلى طلبة معهد العلوم الإسلامية عامة وطلبة سنة ثالثة فقه
وأصول خاصة... وفقهم الله إلى سبيل الرشاد.
- إلى هؤلاء جميعا نهدي هذا العمل.....

رَبِّهِمْ - (السَّعْيِيَّة) - خَالِج
بِشْرَارِ

شكر وتقدير

✓ قال الله عز وجل: «رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ» [النمل:
19]

✓ قال رسول الله ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ» رواه البخاري
الشكر أولاً لله الذي من علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، أسأله سبحانه أن
يبارك لنا فيه ويجعله فاتحة خير علينا...

كما نخص بالشكر الدكتور مصطفى بريشي الذي تشرفنا بإشرافه على هذه
المذكرة، والذي لم ييخل علينا بعلمه وإرشاده...

ونتقدم بالشكر الجزيل لرئيس قسم الشريعة الدكتور عبد القادر مهاوات الذي
قدم لنا يد العون، رعاه الله وأدامه نورا للطلبة...

وخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا خلال مشوارنا الدراسي.. خاصة
الدكتور بوغزالة رشيد حفظه الله، وأدامه ضياء لدروب الطلبة...

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر لأطباء النساء والتوليد... خاصة الطبيب حدانة
ياسين، والطبيبة مصطفىاوي منى، والطبيبة العامة بلهادي حسية... وفقهم الله
وسدد خطاهم...

قائمة الرموز المستخدمة في البحث

الرمز	المصطلح
ج	الجزء
ص	الصفحة
هـ	هجري
ت	توفي
م	ميلادي
مج	مجلد
تحق	تحقيق
لا.ن	لا ناشر
لا.م	لا مكان نشر
د.ت	دون ذكر تاريخ
لا.ط	لا طبعة
ع	العدد
﴿﴾	رمز مستخدم للآيات القرآنية
«»	رمز مستخدم للأحاديث النبوية الشريفة
" "	رمز مستخدم للمقتبس من كلام الفقهاء

ملخص

تعد الإستحاضة من الموضوعات الشائكة والملتبسة لدى المرأة منذ القدم لكن الطب الحديث استطاع أن يكتشف أسبابها ويعالجها، فهذه الدراسة جاءت مقابلة بين آراء الفقهاء والأطباء وقد اشتملت على ثلاث مباحث: الأول تطرقنا فيه لماهية الإستحاضة، والثاني تناولنا فيه أحوال المستحاضة والعوامل المؤثرة فيها، أما الثالث قد عرضنا فيه أحكام الاستحاضة بين الفقه والطب وختمنا البحث بخاتمة بينا فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

Le teneur

Le saignement de femme fait partie des sujets difficiles et barbelés ,cependant la médecine moderne a pu découvrir ses causes et y donner les renvides nécessaires cette étude est présente une entrevue entre les opinerais des savants de la religion et médecines, comporte trois chapitres: le première est conçu pour la définition du saignement de le femme ;le deuxième est porte sur ses conditions et ses facteurs affectant; Dans le dernière on a présenté les jugements concernant ce saignement en les comparant entre le religion et la médecine en conclusion on a fait paraitre les résultats et les recommandations les plus importantes.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهديه الله فلا مضل له ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، أما بعد:

إن معرفة الاستحاضة وغيرها من الدماء التي تراها المرأة مسألة دقيقة للغاية وضرورية لكل امرأة مسلمة من خلال ما يترتب عليها من الأحكام الشرعية.

وتعتبر مسائل الدماء من أصعب العلوم حتى قال عنها بعض العلماء: "لولا علم الفروض والدماء، لأصبح العوام علماء"¹.

وهذه المسألة تواجه الإناث منذ سن مبكرة، الأمر الذي يتطلب توضيحها، لأنها التزام ديني أولاً؛ ذلك لأنه يتعلق بها أكثر من عشرين حكماً من أحكام العبادات كالصلاة والصوم والحج وغيره، ولها أيضاً وجه صحي أساسي يراعيه الإسلام، الذي تكفل بالحفاظ على صحة الإنسان، ولأهميتها من الناحية الطبية؛ حيث إن هذه الدماء باختلاف أنواعها من استحاضة وحيض وغيرهم تتعلق بسلامة الجهاز التناسلي للمرأة، واضطرابات الحيض تتعلق بالحالة الصحية العامة للمرأة، بل إن حالتها النفسية تؤثر تأثيراً بالغاً في الحيض وانتظامه.

أولاً- أهمية الموضوع:

1. إن الاستحاضة من الأمور التي يترتب عليها العديد من الأحكام الشرعية، لذا كان من اللازم توضيحها للمرأة المسلمة وإزالة حيرتها.
2. هناك بعض المسائل لا يستطيع الفقيه أن يفتي فيها إلا بعد الرجوع إلى رأي الطب.
3. مع تقدم علم الطب في العصر الحديث تقدماً ملحوظاً، استطاع أن يكشف الكثير من العوامل المؤثرة على اضطراب الحيض كاستخدام وسائل منع الحمل الحديثة،

¹ <http://univmanar.org> يوم الأحد 20:33، مساءً، 7 ماي 2017م.

والعقاقير الطبية والمواد الكيماوية وكذا بعض الأطعمة لما تحتويه من كيمياويا ت و
هرمونات ونحو ذلك، إضافة إلى الضغوطات النفسية المؤثرة على الدورة الشهرية للمرأة.

ثانيا- أسباب اختيار موضوع البحث:

الرغبة الجادة في دراسة مسائل الاستحاضة لكوننا نساء، ونظراً لقصور بعض النساء عن العلم بهذا الموضوع، إما للجهل، أو لعدم الرغبة في الإطلاع على ما هو لازم من الدين بالضرورة، أو للحياء والخجل، فكانت دارستنا لهذا الموضوع من أجل رفع الحرج عنهن.

ثالثا- أهداف البحث:

من خلال هذا البحث نريد بإذن الله تحقيق جملة من الأهداف وتتمثل في:

1. بيان الحقيقة الاستحاضة فقهيا وطبيا.
2. إزالة الغموض فيما يخص التفريق بين دم الاستحاضة والدماء الأخرى التي قد تثير شكوك المرأة، وتأثر على صحة عباداتها.
3. تقديم تفسير طبي للعوامل التي تُؤثر على الاستحاضة.
4. تسليط الضوء على الأحكام الفقهية المتعلقة بالاستحاضة والآثار المترتبة عنها.

ثالثا- الدراسات السابقة:

1. بحث بعنوان: رسالة في الدماء الطبيعية للنساء من إعداد محمد بن صالح العثيمين سنة 1392 هـ تحدث فيها عن الحيض والاستحاضة والنفاس إلا أنه لم يتناول جميع الموضوعات مقارنة برأي الطب.

2. بحث بعنوان: "أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبلية في فقه الإسلام" رسالة ماجستير من إعداد أسمهان محمد يوسف بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية نابلس (فلسطين)

سنة 2008م، وقد هدفت الدراسة إلى مقارنة لأراء الفقهاء في المذاهب الأربعة مع الرجوع لرأي الطب.

3. بحث بعنوان: "ما يُشكل على المرأة من أحكام الحيض والنفاس وما يلحق بهما دراسة فقهية مقارنة بالطب الحديث" من إعداد هناء عبد الرؤوف إبراهيم رضوان بكلية الشريعة ب الجامعة الإسلامية بغزة سنة 1425هـ/2005م، وقد هدفت إلى مقارنة الآراء الفقهية النظرية والمنظر الطبي لهذه المسائل.

ربعا- إشكالية البحث:

نظرا لكثرة أسئلة المرأة المسلمة في مسألة الاستحاضة وحيرتها في الأحكام المتعلقة بها بين الشريعة الإسلامية والطب، فإننا نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يُفسر الطب الاستحاضة وما هي الآراء الفقهية فيها، وما هي الآثار المترتبة عنها فقهيا وطبيا؟

وللإجابة على هذا الإشكال وضعنا عدة تساؤلات فرعية من شأنها الإلمام بجوانب البحث لهذا الموضوع:

1. ما حقيقة الاستحاضة؟
2. ما هي العوامل المؤثرة على الاستحاضة؟
3. ما حكم عبادات المستحاضة في الشريعة الإسلامية؟
4. ما حكم مباشرة الزوج زوجته في الشريعة الإسلامية وما أثره من الناحية الطبية؟

خامسا- المنهج المتبع:

اقتضت طبيعة بحثنا أن نستخدم ثلاثة مناهج أساسية نذكرها فيما يلي:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك عند جمع المادة العلمية لموضوع البحث، خاصة فيما يتعلق بتتبع الأحاديث التي تناولت هذا الموضوع، وكذلك عند البحث عن آراء العلماء فيها.
2. المنهج الوصفي التحليلي: وذلك بذكر أقوال فقهاء المذاهب الأربعة في المسألة ثم عرض أدلة كل فريق ، وإيراد الردود والاعتراضات إن وجدت ، ومن ثمة اختيار الرأي الراجح بينهم، ثم عرض الرأي الطبي في المسألة المطروحة.
3. المنهج المقارن: وذلك عند مقارنة آراء الفقهاء ثم مقابلتها برأي الطب.

سادسا- منهجية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع وضعنا منهجية وتتلخص فيما يلي:

1. تخريج الآيات برواية حفص عن عاصم، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية في المتن.
2. تخريج الأحاديث، بعزوها إلى مصادرها فإذا كانت في الصحيحين اكتفينا بأحدهما، وإذا كانت في غيرهما نذكر اسم المخرج ، اسم الكتاب، ومعلوماته كاملة أول مرة، الكتاب الباب، الصفحة، ودرجة الحديث إن لم يكن في إحدى الصحيحين.
3. ترجمة موجزة للأعلام المذكورين في متن الدراسة.
4. توثيق المعلومات في الهامش بذكر المعلومات الكاملة للكتاب عند ذكره أول مرة كالاتي:
اسم ولقب الكاتب تاريخ وفاته (إن وُجد)، عنوان الكتاب، تحقيق: اسم ولقب المحقق(إن وُجد). الجزء(الطبعة؛ البلد: دار النشر، تاريخ النشر)، الصفحة، وعند تكرار المرجع نكتفي ب: ذكر اسم الكاتب ولقبه، عنوان الكتاب، مرجع أو مصدر سابق ورقم الصفحة فقط.
5. شرح المصطلحات الغامضة في البحث.
6. وقد اعتمدنا على نفس المنهجية باللغة العربية والفرنسية.

سابعاً-خطة البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع والمنهج المتبع فيه ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: وكان تحت عنوان ماهية الاستحاضة، مقسما إلى أربعة مطالب ، تعرضنا في المطلب الأول إلى تعريف الاستحاضة لغة وشرعا ، وفي المطلب الثاني إلى تعريف الاستحاضة طبيا، وفي المطلب الثالث إلى مقابلة بين التعريف الشرعي والطبي للاستحاضة.

المبحث الثاني : تناولنا فيه أحوال الاستحاضة والعوامل المؤثرة فيها، مقسما إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول أحوال المستحاضة، وفي المطلب الثاني العوامل المؤثرة عليها

المبحث الثالث والأخير: خصصناه لأحكام الاستحاضة، مقسما إلى ثلاث مطالب، تعرضنا في المطلب الأول إلى أثر الاستحاضة على عبادات المرأة، وفي المطلب الثاني إلى أثر الاستحاضة على العلاقة الزوجية، وفي المطلب الثالث إلى أثر الاستحاضة على العدة.

ثامناً- الصعوبات:

من أهم الصعوبات التي وجهتنا في إعداد هذا البحث:

1. صعوبة الوصول إلى بعض المراجع الطبية باللغة العربية التي تناولت الموضوع لحداثة نشرها.
2. صعوبة التعامل مع المراجع الطبية باللغة الفرنسية الذي استلزم منا وقتا وجهدا.
3. صعوبة الترجمة لكل الأعلام المذكورة في البحث نظرا لتقييدنا بعدد صفحات.

المبحث الأول: ماهية الاستحاضة

وقد قسمنا هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الاستحاضة لغة وشرعا.

المطلب الثاني: تعريف الاستحاضة طبيا.

المطلب الثالث: المقابلة بين تعريف الفقهاء والأطباء

المطلب الأول: تعريف الاستحاضة لغة وشرعا

سنتناول في هذا المطلب ماهية الاستحاضة لغة وشرعا:

الفرع الأول: تعريف الاستحاضة لغة

جاء في لسان العرب : "يُقَال: أُسْتُحِضَّتْ فُهِي مُسْتَحَاضَةٌ، وهو استفعال من الحيض"¹، "مصدر أُسْتُحِضَّتْ المرأة على لفظ المجهول أي استمر بها الدم" ²، والعاذر العرق الذي يسيل منه دم الاستحاضة³، وجاء في تاج العروس: "العاذل عرق يخرج منه دم الاستحاضة"⁴.

الفرع الثاني: تعريف الاستحاضة شرعا

بعدما بينا مفهوم الاستحاضة من الناحية اللغوية سنتطرق إلى تعريفات فقهاء المذاهب الأربعة للاستحاضة، ومن ثم استخلاص تعريف جامع شامل للاستحاضة.

أولاً: الاستحاضة عند الحنفية

الاستحاضة عند الحنفية: هي الدم الذي تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو أكثر من عشرة أيام في الحيض، أو أكثر من أربعين في النفاس، وكذا ما زاد على العادة وجاوز أكثرهما، وما تراه الصغيرة والحامل والآيسة مخالفاً لعادتها قبل الإياس⁵.

¹ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي ت 711هـ، لسان العرب، فصل الحاء المهملة. ج7(ط:3؛ بيروت: دار صادر، 1414هـ)، ص142.

² محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي ت بعد 1158هـ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، حرف الألف، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني. ج1(ط:1؛ بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م)، ص144.

³ أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس ت 770هـ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. ج2(لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)، ص398.

⁴ محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمترض الزبيدي ت 1205هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، فصل الذال المعجمة مع اللام. ج29(لا.ط؛ لا.م: دار الهداية، د.ت)، ص458.

⁵ عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي ت 1298هـ، اللباب في شرح الكتاب، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ج1(لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)، ص45.

ثانياً: الاستحاضة عند المالكية

عرّفها الإمام ابن رشد¹ بأنها: "ما زاد على دم الحيض والنفاس، وهو دم علة وفساد"² والمستحاضة هي من رأت الدم في غير وقت الحيض والنفاس بعد بلوغها سن الحيض أو من استمر دمها بعد تمام مدة أكثر الحيض أو النفاس بتلفيق أو بغير تلفيق³.

يلاحظ من خلال تعريفهم أنهم لم يتعرضوا للدم النازل دون فترة أقل الحيض كما فعل الحنفية وكذلك لم يتعرضوا للدم النازل من الصغيرة التي لم تبلغ سن الحيض وهي بنت تسع ولا لما تراه المرأة من دم حال اليأس ولعل هذا مما يشمل تعريفهم ، ذلك أن هذه الدماء دماء تخرج على وجه المرض والعلة لأنها غير طبيعية ، فدلّ عليها التعريف وإن لم يذكر وها صراحة، كما لم يتعرضوا لما تراه الحامل من دم حال حملها، ولعل ذلك يرجع إلى أن الحامل يتصور وقوع الحيض منها عند فقهاء المالكية، إذا جاءها في وقت الحيض وزمنه ، وهذه المسألة على خلاف بينهم وسيأتي بيانها بإذن الله في أحوال المستحاضة.

ثالثاً: الاستحاضة عند الشافعية

الاستحاضة عند الشافعية هي: دم علة يسيل من عرق من أدنى الرحم يقال له العاذل بالذال المعجمة، ويقال بمهملة كما حكاه ابن سيده⁴، وفي الصحاح بمعجمة وراء، وسواء أخرج أثر حيض أم

¹ هو: القاضي أبو الوليد، محمد بن أحمد بن رشد، المالكي، الأندلسي، القرطبي، العالم، الفيلسوف، الطبيب المشهور. ولد سنة 514، من مصنفاته: كتاب "التحصيل". يُنظر: محمد صديق خان ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي ، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، 290/1.

² أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت520هـ، المقدمات الممهدات، تحق: محمد حجي. ج1(ط:1؛ بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/1988م)، ص 124.

³ كوكب عبيد، فقه العبادات على المذهب المالكي. ج1(ط:1؛ دمشق: مطبعة الإنشاء، 1406هـ/1986م)، ص102.

⁴ هو: الحافظ أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المرسى؛ كان إماماً في اللغة والعربية حافظاً لهما وقد جمع في ذلك جمعاً، من ذلك كتاب "المحكم" في اللغة، وكان ضريراً، وتوفي بحضرة دانية عشية يوم الأحد لأربع بقين من شهر ربيع الآخر سنة 458هـ، يُنظر: أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان البرمكي الإربلي، 330/3.

لا، واختلف في الدم الذي تراه الصغيرة والآيسة، والأصح أنه يقال له استحاضة ودم فساد¹، وفي الدم الذي تراه الحامل قولان: أحدهما أنه حيض لأنه دم لا يمنع الرضاع فلا يمنع الحمل كالنفاس والثاني أنه دم فساد لأنه لو كان ذلك حيضاً لحرم الطلاق وتعلق به انقضاء العدة².

رابعاً: الاستحاضة عند الحنابلة

عرّف الحنابلة الاستحاضة بأنها: "سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة من مرض وفساد من عرق فمه في أدنى الرحم يسمى ذلك العرق العاذل أو العاذر يقال: استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة"³، ودم الصغيرة دون تسع سنين⁴، والكبيرة فوق خمسين سنة⁵ ودم الحامل⁶، ودم المرأة تراه دون يوم وليلة⁷، أو ما تراه فوق خمسة عشرة يوم⁸، هذه الدماء كلها فاسدة وهي دم الاستحاضة⁹.

¹ شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي ت 977هـ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . ج 1(ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م)، ص 277.

² أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت 476هـ، المهذب في فقه الإمام الشافعي . ج 1(لا.ط؛ لا.ن: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص 81.

³ منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي ت 1051هـ، كشف القناع عن متن الإقناع . ج 1(لا.ط؛ لا.م: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص 196.

⁴ أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي ت 620هـ، المغني . ج 1(لا.ط؛ لا.م: مكتبة القاهرة،

1388هـ/1968م)، ص 263.

⁵ ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد. ج 1(ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1414هـ/1994م)، ص 140.

⁶ ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ص 261.

⁷ أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى ت 334هـ، متن الخرقى على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني . ج 1(لا.ط؛ لا.م: دار الصحابة للتراث، 1413هـ/1993م)، ص 17.

⁸ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ت 728هـ، شرح العمدة في الفقه - كتاب الطهارة، تحقق: سعود بن صالح العطيشان . ج 1(ط:1؛ الرياض: مكتبة العبيكان، 1412هـ)، ص 476.

⁹ أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّعْدي حنفي ت 461هـ، التنف في الفتاوى، تحقق: صلاح الدين الناهي. ج 1(ط:2؛ عمان: دار الفرقان، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ/1984م)، ص 132.

وبناء على ما مضى يمكن أن تُعرف الاستحاضة بأنها: سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة من مرض وفساد من عرق في أدنى الرحم يسمى العاذل¹، فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو النفاس أو نقص عن أقله أو سال قبل سن الحيض - وهو تسع سنين - يُعتبر استحاضة²

المطلب الثاني: تعريف الاستحاضة طبياً (Menstruation)

بعد الانتهاء من عرض تعريف الفقهاء للاستحاضة حيث خلصنا إلى أنها دم علة وفساد يخرج في غير أوقاته ونقص عن أقل الحيض وزاد عن أكثر الحيض و النفاس وسواء كان خارج من الصغيرة والآيسرة أو الحامل وهذا على خلاف بينهم سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاستحاضة عند الأطباء.

جاء في توصيات الندوة الثالثة للفقهاء الطبي المنعقدة في الكويت: "أن كل دم مرضي غير سوي استحاضة، وأسبابها المرضية شتى"³، وهذا يتفق مع ما قاله الفقهاء فهي دم يخالف الجبلية أي أنها دم فاسد.

والاستحاضة في تعريف آخر: " كل دم جاوز أيام الحيض يعتبر نزيف"، والنزف يفي تشريحاً هو خروج الدم من أوعيته، أي سيلان الدم من الشرايين أو الأوردة أو الشعيرات، ويدرج دم الاستحاضة طبياً في قائمة النزف أو النزيف كما جاء في الطب الحديث أن الاستحاضة ضرب من المرض⁴، كما تعرف أيضاً "بالنزف الرحمي الشاذ"⁵.

¹ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية. ج 29 (ط:1؛ مصر: مطابع دار الصفوة، 1404/1427هـ)، ص328.

² يُنظر: صالح بن غانم بن عبد الله بن سليمان بن علي السدلان، رسالة في الفقه الميسر. ج 1 (ط:1؛ المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1425هـ)، ص127 (بتصرف).

³ أبو عمر دُيَّان بن محمد الدُّيَّان، موسوعة أحكام الطهارة. ج8 (ط:2؛ الرياض: مكتبة الرشد، 1426هـ/2005م)، ص31.

⁴ عبد الإله علي حسن البلداوي، فقه المرأة طبقاً للرأي المشهور. (ط:1؛ بغداد: مطبعة المتنبّي، مركز سبيع الدجيل "ع" للتبليغ والإرشاد، 1428هـ/2007م)، ص45.

⁵ ندى قياسه، الأحكام الفقهية المتعلقة بالسوائل الخارجة من الرحم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، م14، ع1، 2008م، ص718.

من خلال تعريفات الفقهاء والأطباء للاستحاضة يمكن استخراج الفروق التالية بينها وبين دم الحيض:

1 - من حيث الطبيعة والوقت : فعند الفقهاء دم الحيض هو دم صحة وطبيعة يخرج في أوقات معلومة أما دم الاستحاضة فهو دم علة ومرض وفساد وليس لها أوقات معلومة ¹، وعند الأطباء دم الحيض هو دم طبيعة يخرج في أوقات معتادة ²، ودم الاستحاضة هو دم مرض ³.

2- من حيث الألوان : باتفاق الفقهاء دم الحيض: إما أسود أو أحمر أو أصفر أو أكر (متوسط بين السواد والبياض) ⁴، وزاد الحنفية الخضرة والتُّرية (وهي التي على لون التراب نوع من الكدرة وهي نسبة إلى التراب وهي على لونها) ⁵، أما عند الأطباء فدم الحيض أسود والاستحاضة دم أحمر مشرقاً ⁶.

3- من حيث مكان الخروج : عند الفقهاء دم الحيض يخرج من قعر الرحم أما دم الاستحاضة فإنه يخرج من أدنى الرحم أو أعلاه ⁷، أما عند الأطباء فدم الحيض يخرج من المهبل كان معداً في الرحم لاستقبال حمل لم يحدث ⁸، أما دم الاستحاضة يخرج من عنق الرحم أو المهبل ⁹.

¹ سعيد بن علي بن وهف القحطاني، صلاة المؤمن. ج1 (ط:4، لا.م: مركز الدعوة والإرشاد، 1431هـ/2010م). ص96.

² محمد علي البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن. (ط: 4؛ الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1403هـ/1983م)، ص87.

³ أبو عمر دبيان بن محمد الديان، موسوعة أحكام الطهارة. ج8 (ط:2؛ الرياض: مكتبة الرشد، 1426هـ/2005م)، ص26.

⁴ وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته. ج1 (ط:4؛ دمشق: دار الفكر، د.ت)، ص613.

⁵ زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصرى 970هـ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق. ج1 (ط:2؛ لا.م: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، ص202.

⁶ محمد علي البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، مرجع سابق، ص91.

⁷ الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net> ج26 (من المكتبة الشاملة)، ص5.

⁸ فوزي رمضان، الحيض دراسة علمية شرعية، الطور الأول، الدورة التكوينية الثالثة، 30 جانفي 2016، ص1.

⁹ ندى قياسية، الأحكام الفقهية المتعلقة بالسوائل الخارجة من الرحم، مرجع سابق، ص718.

4 - من حيث الرائحة والثخونة والرقّة : عند الفقهاء دم الحيض غليظ له رائحة منتنة، أما دم الاستحاضة دم رقيق لا رائحة له¹، أما عند الأطباء فدم الحيض ثخين²، أما دم الاستحاضة دم رقيق ليس ثخيناً وكثيفاً³، والحيض له رائحة خاصة تميزه عن غيره، أما الاستحاضة لا رائحة مميزة له⁴. له⁴.

5 - من حيث وجود الألم : عند الفقهاء دم الحيض يكون فيه حرارة وألم للمرأة بخلاف دم الاستحاضة فإنه لا يكون فيه الألم الموجود في دم الحيض⁵، أما عند الأطباء فدم الحيض محتدماً حاراً كأنه محترق على عكس دم الاستحاضة⁶.

6 - من حيث التجمد : عند الفقهاء دم الحيض لا يتجمد إذا ظهر لأنه تجمد في الرحم ثم انفجروا سال فلا يعود ثانية للتجمد، وأما دم الاستحاضة فإنه دم عرق إذا ظهر تجمد⁷، أما عند الأطباء فدم الحيض لا يتجلط ولو بقي سنيماً ، أما دم الاستحاضة يتجلط أي يتجمد بعد خروجه مباشرة⁸.

المطلب الثالث: المقابلة بين تعريف الفقهاء والأطباء للاستحاضة

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأن:

1. لفظ الاستحاضة الشرعي يقابله مصطلح النزيف الرحمي طبيًا.

¹ سعيد بن علي القحطاني، صلاة المؤمن، مرجع سابق، ص 96.

² أبو عمر دبيان بن محمد الديان، موسوعة أحكام الطهارة، مرجع سابق، ص 41.

³ غادة محمد سليم، التيسير في مسائل الحيض و النفاس، (ط:2؛ فلسطين: مركز نون للدراسات والأبحاث القرآنية، 1433هـ/2012م)، ص 40.

⁴ ندى قياسية، الأحكام الفقهية للسوائل الخارجة من الرحم، مرجع سابق، ص 14-22.

⁵ الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، مرجع سابق، ص 5.

⁶ محمد علي البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، مرجع سابق، ص 95.

⁷ دبيان بن محمد الديان، موسوعة أحكام الطهارة، مرجع سابق، ص 42.

⁸ محمد علي البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، مرجع سابق، ص 98.

2. سبب دم الاستحاضة عند الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة هو تفجر في منطقة أدنى الرحم وتسمى طبيا بعنق الرحم، أما مصدرها عند الحنفية هو تفجر عرق في منطقة الفرج والتي يطلق عليها طبيا اسم المهبل.
3. للاستحاضة أسباب متعددة يرجع بعضها إلى تفجر في منطقة أدنى الرحم، ويرجع بعضها إلى غير ذلك، أما الطب الحديث فيرجعها إلى أمور منها ما يتعلق بالرحم ومنها ما يتعلق بغيره كعنق الرحم أو المهبل.
4. عمليات استئصال الرحم بجميع صورها لا تمنع من الحكم بأن الدم الذي تراه المرأة و في هذه الحالة الدم النازل يأخذ حكم دم الاستحاضة¹.

¹ وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء، المنتقى من المسائل العلمية. (ط:1؛ الكويت: لا.ن، 1433هـ/2012م)، ص 45-46.

المبحث الثاني: أحوال المستحاضة والعوامل المؤثرة عليها

وقد تناولنا في هذا المبحث المطالب التالية:

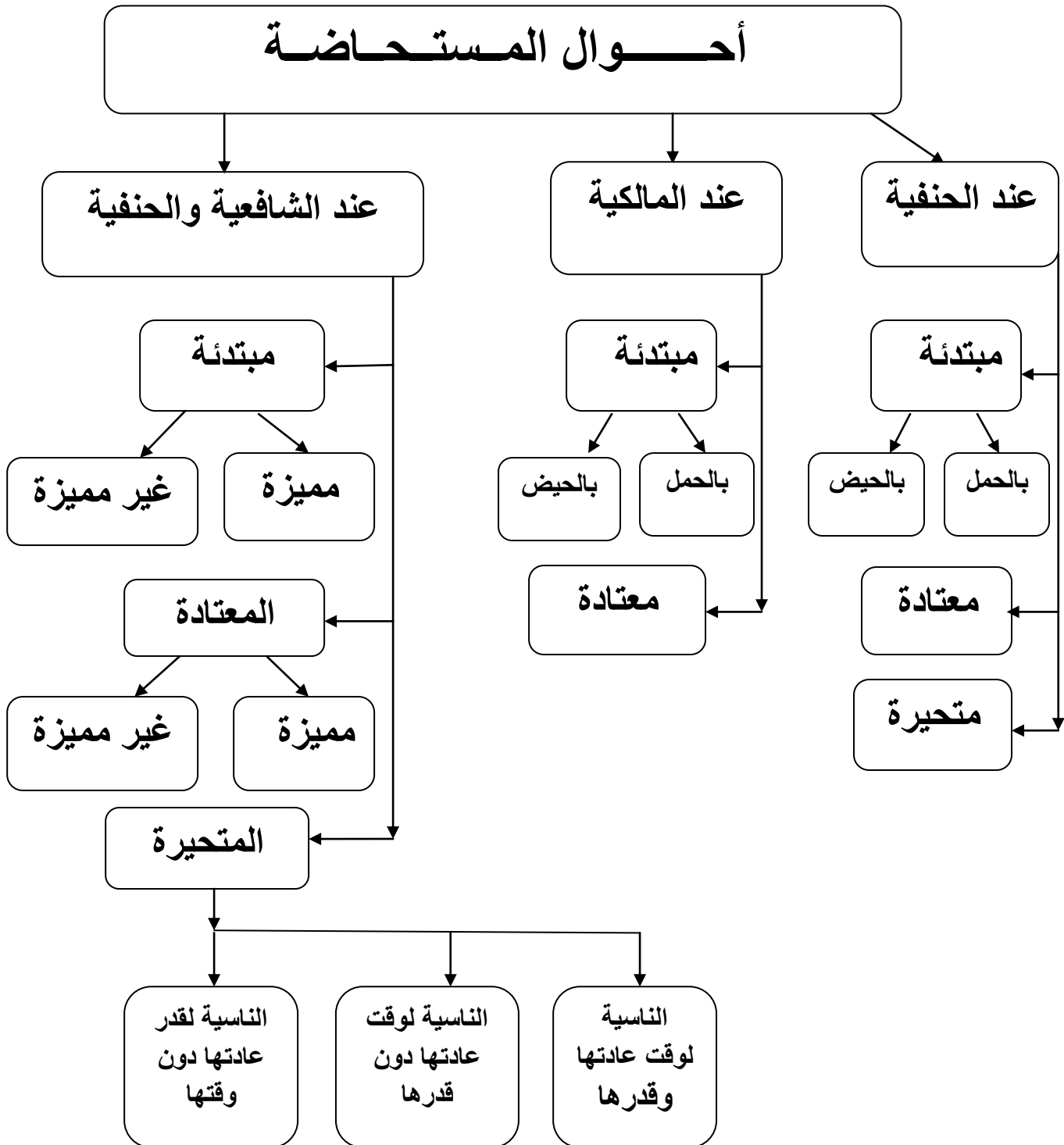
المطلب الأول: أحوال المستحاضة

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الاستحاضة

المطلب الأول: أحوال المستحاضة

تختلف أحوال المستحاضة باختلاف المرأة بين مميزة ومعتادة ومتحيرة، وفيما يلي بيانه:

صورة مشجرة لأحوال المستحاضة



الفرع الأول: أحوال المستحاضة عند الفقهاء

سنتطرق في هذا الفرع لأحوال الاستحاضة عند الفقهاء.

أولاً: عند الحنفية

المستحاضة عند الحنفية: إما أن تكون مبتدئة، أو معتادة، أو متحيرة¹:

1. **المبتدئة:** وهي التي ابتدأت بالدم مع سن البلوغ، يقدر حيضها عشرة أيام وطهرها عشرين يوماً من كل شهر إلى أن تموت أو تطهر²، لأنه لا مزيد للحيض على العشرة وما زاد عليها يكون استحاضة³، كما جاء في الحديث أن النبي ﷺ أنه قال: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ، وَتُصَلِّي»⁴، أي أيام حيضها⁵ والمبتدئة نوعان:
أ. **المبتدئة بالحيض:** وهي التي ابتدأت بالدم، واستمر بها فالعشرة من أول الشهر حيض؛ وما زاد على العشرة يكون استحاضة.

ب. **المبتدئة بالحمل:** وهي التي حبلت قبل أن تحيض إذا ولدت فرأت الدم زيادة على أربعين يوماً فهو استحاضة⁶.

¹ ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، مصدر سابق، ص 286.

² محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، الأصل بالمبسوط ، تحق: أبو الوفا الأفعاني . ج 1 (لا.ط؛ إدارة القرآن والعلوم

الإسلامية، كراتشي، لا.م، د.ت)، ص 468

³ علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي ت 587هـ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ج 1 (ط: 2؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1406هـ/1986م)، ص 41.

⁴ أخرجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت 273هـ، السنن، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون . ج 1 (ط: 1؛ لا.م: دار الرسالة العالمية، 1430هـ/2009م) كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها، قبل أن يستمر بها الدم، ص 204. قال الألباني: "صحيح"، يُنظر: مشكاة المصابيح، 176/1، 1135/2.

⁵ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مصدر سابق، ص 41.

⁶ المصدر نفسه، ج 1، ص 41-42.

2. **المعتادة:** وهي التي سبق لها طهر ودم صحيحان أو أحدهما¹، فالتى لم تنس عادتھا فمعروفھا حيض وما زاد على ذلك استحاضة².

3. **المتحيرة:** وهي الناسية لعادتھا فلا يحكم لها بشيء من الطهر أو الحيض وإنما تعمل على التعيين بل تأخذ بالأحوط في حق الأحكام ويقدر طهرها في حق انقضاء العدة بستة أشهر إلا ساعة فإذا طلقت تنقضي عدتها سبعة عشر شهرا إلا ثلاث ساعات³.

ثانيا: عند المالكية

المستحاضة عند المالكية إما أن تكون مبتدئة أو معتادة:

1. **المبتدئة:** هي المرأة التي ابتدأت بالدم وتماذى بها، تترك الصلاة قدر أيامعادتها، قيل خمسة عشر يوما وهو أكثر الحيض⁴، فإن استمر بصفته استظهرت بثلاثة أيام على المعتمد فإن لم تميز فهي مستحاضة⁵.

أ. **المبتدئة بالحيض:** تقعد خمسة عشر يوما وتغتسل وتصلي ثم هي مستحاضة⁶.

ب. **المبتدئة بالحمل:** إن رأت الدم في أول الحمل جلست خمسة عشر يوما وفي آخره ثلاثين يوما وتقف على أيام حيضها ولا تحتاط كما يحتاط غيرها⁷.

¹ ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، مصدر سابق، ص 286.

² محمود بن مازة البخاري، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، تح ق: عبد الكريم سامي الجندي. ج1 (ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2004م)، ص 219

³ أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. ج 1 (لا. ط؛ لا. م: دار المعارف، د.ت)، ص 213

⁴ مالك بن أنس الأصبحي ت 189هـ، المدونة الكبرى. ج1 (ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م)، ص 151-152.

⁵ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ت 1230هـ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج1 (لا. ط؛ لا. م: دار الفكر، د.ت)، ص 171.

⁶ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ت 463 هـ، اختلاف أقوال مالك وأصحابه، ت حق: حميد محمد لحمر وميكولوش موراني. ج1 (ط1؛ لا. م: دار الغرب الإسلامي، 2003 هـ)، ص 85.

⁷ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني ت 386/310هـ، التّوادر والزّيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات، تحق: عبد الفتاح محمد الحلّو. ج1 (ط1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999م)، ص 136-137.

2. **المعتادة:** إن زاد دمها على خمسة عشر يوما فالزائد على عاداتها استحاضة وإلا فعاداتها انتقلت إليها وتستظهر على قدر أيام لداتها¹.

ثالثا: عند الشافعية

المستحاضة لها سبعة أحوال :

1. **المبتدئة المميزة:** هي التي ابتدأها الدم، والمميزة ترى دما قويا وبعضه ضعيفا كالأسود والأحمر فالضعيف استحاضة والقوي حيض إن لم ينقص عن أقله ولا عبر أكثره.

2. **المبتدئة غير المميزة:** هي التي جاوز دمها أكثر الحيض، و رأتها بصفة واحدة والفاقدة لشروط التمييز؛ فحيضها يوم وليلة من أول الدم وإن كان ضعيفا، وطهرها تسع وعشرون إن عرفت وقت ابتداء الدم².

3. **المعتادة المميزة:** هي التي سبق لها حيض وطهر؛ فتزد إليهما قدرا ووقتا فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر والباقي طهر فاستحيضت فرأت عشرة سواد والباقي حمرة؛ فهي ضها عشرة السواد والباقي استحاضة؛ لحديث : « إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ »³، وثبتت العادة بمرة ويحكم لها بالتمييز.

4. **المعتادة غير المميزة:** هي الذاكرة لعاداتها قدرا ووقتا وترى الدم بصفة واحدة؛ فتزد إليهما قدرا ووقتا كخمسة أيام من كل شهر وثبتت العادة بمرة واحدة، فلو حاضت في شهر ثم استحيضت ردت إليهما فان اختلفت لا تثبت بمرة⁴.

5. **المتحيرة الناسية عاداتها قدرا ووقتا:** هي التي تفقد العادة والتمييز، فحيضها من أول كل هلال ودورها شهر هلالي يتعين الأخذ بالاحتياطي العبادات.

¹ محمد بن أحمد بن محمد ابن يوسف للرهبوني، حاشية الرهبوني على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني . ج 1 (ط:1؛ مصر : المطبعة الأميرية، 1306هـ)، ص 271-272.

² الشرييني، مغني المحتاج، مرجع سابق، ص 177-178.

³ أخرجه: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني 385هـ، سنن الدارقطني. ت: شعيب الارنؤوط وآخرون. ج 1 (ط:1؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2004م) كتاب الحيض، ص 415. قال الألباني " صحيح ". يُنظَر: إرواء الغليل، 223/1.

⁴ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية. ج 3 (ط:2؛ الكويت: دار السلاسل، 1404/1427هـ)، ص 201 وما بعدها.

6. المتحيرة الذاكرة وقتاً لا قدراً: حيضها من أول الشهر يوم ليلة حيض ييقن لأنه أقل الحيض وأن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً طهر ييقن.

7. الذاكرة قدراً لا وقتاً: حيضها خمسة من العشرة الأولى من الشهر، فالسادس حيض ييقن والأول طهر ييقن. والذاكرة للقدر تخرج عن التحير المطلق إذا حفظت قدر الدور وابتدأه وقدر الحيض¹.

رابعاً: عند الحنابلة

المستحاضة عند الحنابلة لها خمسة أحوال:

1. مبتدئة مميزة: هي التي تميز بين الأسود الثخين والأحمر الرقيق، عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش²: يا رسول الله، إني لا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَأَتْرَكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَأَغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي»³، وثبتت العادة بالتمييز؛ حيضها عشرة من زمن الأسود وما عداها استحاضة.

2. المبتدئة غير المميزة: حيضها يوم ليلة وما زاد على أقل الحيض مشكوك فيه تغتسل وتصلي احتياطاً لذمتها⁴.

3. المعتادة المميزة: تجلس أيام عاداتها⁵، سواء اتفق تمييزها وعاداتها أو اختلفا⁶.

¹ الشريبي، مغني المحتاج، مصدر سابق، ص 181 وما بعدها.

² هي: فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزولدت بأرض الحبشة مستفتية النبي ﷺ روى لها أبو داود، والنسائي، انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 193/8.

³ أخرجه: مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك. صححه ورقمه وأخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. ج 2 (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406هـ/1985م). كتاب وقوت الصلاة، باب المستحاضة، ص 83. قال الألباني: "صحيح"، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان. ج 3، ص 52.

⁴ البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، مصدر سابق، ص 242-245.

⁵ موسى بن سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي ت 968هـ، زاد المستقنع في اختصار المقنع. تحقيق: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر. ج 1 (لا.ط؛ الرياض: دار الوطن للنشر، د.ت)، ص 36.

⁶ البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، مصدر سابق، ص 208.

4. المعتادة غير المميزة: تعمل بالتمييز¹ الصالح، بأن لا ينقص عن يوم وليلة وألا يجاوز خمسة عشر يوماً ولو تنقل أو لم يتكرر².

5. المتحيرة: هي التي تحيرت في حيضها بجهل العادة وعدم التمييز ولها ثلاثة أحوال:

أ. الناسية لوقت عاداتها وقدرها: حيضها في كل شهر ستة أيام أو سبعة ثم تغتسل وتصوم وتصلي وتعتبر مستحاضة³.

ب. أما الناسية للقدر دون الوقت: عالمة أن حيضها في العشر الأولى من الشهر ولا تعلم عدده ترد إلى غالب الحيض ست أو سبعة في أصح الروايتين⁴.

ت. أما الناسية للوقت دون القدر: تجلس قدر أيامها من أول كل شهر في أحد الوجهين، وفي الآخر تجلسه بالتحري. إن علمت أن حيضها في العشر الأول من الشهر أو العشر الأوسط، جلست قدر أيامها من ذلك الوقت دون غيره⁵.

الترجيح:

- إن كانت مدة الحيض معروفة للمستحاضة قبل وقتها فهذه المدة هي مدة الحيض والباقي استحاضة اعتباراً لعادتها، وبهذا قال: الأئمة أحمد وأبي حنيفة والشافعي.
- إن لم تكن لها أيام معروفة بسبب نسيانها لعادتها فلا تستطيع التمييز فحيضها ستة أو سبعة أيام على غالب عادة النساء منحولها وحسب اجتهادها ذلك أن امرأة استحاضت فاستفتت لها أم سلمة رضي الله عنها رسول الله ﷺ فقال: «لَتَنْظُرُ إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ

¹ محمد بن سليمان التميمي النجدي ت 1206هـ، مختصر الإنصاف والشرح الكبير. تحقق: عبد العزيز بن زيد الرومي، وآخرون. ج1(ط1؛ الرياض: مطابع الرياض، د.ت)، ص83.

² عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي ت 1392هـ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع. ج1(ط:1؛ لا.م: لا.ن، 1397هـ)، ص391.

³ ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ص234.

⁴ ابن تيمية، شرح العمدة في الفقه، مصدر سابق، ص511.

⁵ ابن قدامة، الكافي، مصدر سابق، ص147.

أَنْ يُصَيِّهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلْتَتْرِكِ الصَّلَاةَ قَدَرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَفَتْ ذَلِكَ فَلْتَعْتَسِلْ، ثُمَّ لَتَسْتَفِرَّ بِتَوْبٍ ثُمَّ لَتُصَلِّيَ»¹، وهذا الحديث رواه الإمام مالك وقال به الحنابلة.

- إن لم تكن لها عادة تعمل بالتمييز به قال المالكية والشافعية.
- من لها عادة وتمييز واتفقت العادة والتمييز فيعمل بها وإن كان التمييز أكثر من العادة أو أقل فالراجح تقديم العادة على التمييز².

الفرع الثاني: أحوال المستحاضة عند الأطباء

يتبين أن هناك فشلاً في التبويض مما يجعل مستوى هرمون البروجيستيرون منخفضاً جداً إلى الدرجة التي تجعله غير قادر على تنظيم انفصال بطانة الرحم وتفتتها فينتج عن ذلك إطالة فترات الحيض وحدوثها في أوقات غير متوقعة³.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الاستحاضة

هناك عوامل عديدة ومختلفة تؤثر على الاستحاضة منها وسائل منع الحمل التي المتعددة إضافة إلى العوامل الخارجية والداخلية والعوامل المصاحبة.

الفرع الأول: الوسائل الهرمونية:

أولاً: حبوب منع الحمل: هي الأقراص المتجمعة أو المتعددة تعمل على قمع الإباضة⁴، ولها نوعان أحدهما تحتوي على نوع واحد من الهرمونات وهو البروجيستيرون والأخرى مركبة تحتوي

¹ أخرجه: مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، صححه ورقمه وأخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، ج1 (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406هـ/1985م) كتاب وقوت الصلاة، باب المستحاضة، ص62. قال الألباني: "صحيح". يُنظر: مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، 175/1.

² جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين، الطهارة عند المرأة الحيض - الاستحاضة - النفاس، (ط:6؛ الكويت: دار الدعوة، 1410هـ/1990م)، ص71-72-73-74.

³ هالة بنت محمد بن حسين جستنيه، الإياس من الحيض بين الفقه والطب، (لا.ط؛ لا.م: لا.ن، د.ت)، ص54.

⁴ سمر راضي عرفات، الطب والحياة، (لا.ط؛ فلسطين: ب.ت، ع38، مستشفى تخصصي، د.ت)، ص90.

على نوعين من الهرمونات هي البروجيستيرون والإستروجين¹، ويجب تناول حبوب منع الحمل يوميا لمدة 21 يوم ومن ثم التوقف عن تناولها لمدة 7 أيام عندما تكون المرأة خلال فترة حيضها².

- الحكم الشرعي لها: إذا أكلت المرأة حبوب منع الحمل ولم ينزل دم تعتبر طاهرة بالاتفاق عند الفقهاء والأطباء أما إذا نزل دم فإنها:

* لو أكلت حبوب منع الحمل وبعد أسبوع أو عشرة أيام من أكلها تركتها؛ فنزل الدم فهذا حيض.
* لو أكلت حبوب منع الحمل ونسيت الحبة يوما؛ ونزل الدم أقل من يوم وليلة فهذه استحاضة، ثم أكملت الحبوب وارتفع الدم فهو استحاضة، ولو استمر الدم أكثر من يوم وليلة فهو حيض.

* لو أكلت حبوب منع الحمل لرفع الحيض في حج أو عمرة أو صيام فنزل منها الدم فإن كان الدم مستمر تراه في جميع الأوقات (يوم وليلة فأكثر) فهو حيض وإن كان الدم متقطعا (مرة أو مرتين) ثم انقطع فهو استحاضة³.

ثانيا: اللولب "الأجهزة الرحمية لمنع الحمل": وهي أجهزة رحيمة تستخدم لمنع الحمل على شكل لولب تمنع وصول الحيوانات المنوية إلى قناة الرحم وتقليل قدرتها على التلقيح⁴.

-الحكم الشرعي له: يقول الفقهاء أنه إذا كان اللولب معروف بتأثيره في الحيض فيطيل مدته تعتبر تلك الأيام الزائدة حيضا، فتترك الصلاة والصوم، أما إذا كان ينزل بعد الطهر وبعد انقطاع الحيض أثر اللولب فقط فلا يعتبر حيضا⁵.

B. Blanc, Extrait des mises à jour en Gynecology Medical, College national DES GYNÉCOLOGUES ET OBSTÉTRICIENS FRANÇAIS Paris, 2003 p 8

² أمينة حواء، النساء و الصحة، (لا.ط؛ لا.م: مجلس الصحة، 2006م)، ص 12.

³ شيخخة محمد القاسم، قواعد ومسائل في طهارة المرأة المسلمة. (ط:4؛ السعودية: الفالحين للطباعة والنشر، 1436هـ/2015م)، ص 31-32.

⁴ محمد خالد منصور، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقهاء الإسلامي. (ط:2؛ الأردن: دار النفائس، 1420هـ/1999م)، ص 129.

⁵ عبد بن محمد الطيار وآخرون، الفقه اليسر. ج9 (ط:1؛ السعودية: مدار الوطن لنشر، 1433هـ/2012م)، ص 21-21.

ثالثا: حقن منع الحمل: هو عقار يحتوي على شبه هرمون البروجيستيرون يعطى عن طريق الحقن مرة كل ثلاثة أشهر وأهمها الديوبروفيرا¹.

-الحكم الشرعي لها: إن الحيض لا حد لأقله، وأكثره خمسة عشرة يوما ومازاد عن ذلك فهو استحاضة.²

رابعا: الغرسات (الوربلانت): هي مجموعة من ست أنابيب بلاستيك رفيعة جدا تحتوي على الهرمونات التي تفرزها ببطء على مدى سنوات وتنزع تحت الجلد في مكان غير ظاهر(عادة في الذراع فوق الكوع من ناحية الجسم)³.

-الحكم الشرعي لها: إذا خرج دم في غير أوقاته ونقص عن أقل الحيض أو زاد عن أكثر الحيض تعتبر استحاضة⁴، وعدم حصول الحيض طهر، إذ لا حد لأكثر الطهر، والحكم في زيادة عدد أيام الحيض بسبب الغرسات كالحكم بزيادتها اللولب⁵.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية والداخلية والمصاحبة:

أولا: العوامل الخارجية: وتتمثل في تلك الأسباب التي تكون خارجة عن جسم المرأة، وتتمثل هذه العوامل في:

أ. الضغوطات والانفعال النفسي فيؤثر الانفعال النفسي على الدورة الشهرية طولا وقصرا. فكم من سيدة تعرضت لنزيف رحمي بسبب مرورها بظروف محزنة أو مفرحة، كموت عزيز

¹ الديوبروفيرا: عقار دوائي مانع للحمل مركب من البروجيستيرون. يُنظر: يالي هشاش وادفا شاي، ص7.

² إيهاب بن كمال بن احمد، إزالة حيرة النساء في أحكام الحائض و المستحاضة و النفساء، (ط:1؛ لا.م: دار الكتب المصرية، 1432هـ/ 2011م)، ص23.

³ طارق محمد الطواري، العزل عن المرأة دراسة شرعية و طبية، (لا.ط؛ الكويت: لا.ن، 1421هـ/2000م)، ص42.

⁴ ندى قياسه، مرجع سابق، ص718.

⁵ أسمهان محمد يوسف حسن، أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبليّة في الفقه الإسلامي، رسالة الماجستير، جامعة نابلس: كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2008م)، ص127.

أو عودة غائب وما يصاحب هذا الانفعال النفسي من تغيرات هرمونية تؤثر على الدورة الشهرية وغيرها من عمليات الجسم¹.

ب. تعاطي المحذرات والأدوية المهدئة، وكذلك تناول الكحول والإكثار من شرب القهوة ومضادات تخثر الدم وأدوية ضغط الدم والأمراض المزمنة تؤدي إلى حدوث نزيف رحمي².
ت. سوء التغذية³ أو زيادة الوزن ونزول الوزن، ممارسة الرياضة المكثفة للمرأة تؤدي إلى حدوث نزيف⁴.

ثانيا: العوامل الداخلية: وتتمثل الوسائل الخارجية المؤثرة على الاستحاضة فيما يلي:

أ. اضطرب في التوازن الطبيعي بين هرمون البروجيستيرون والإستروجين المسؤولة عن تنظيم الدورة الشهرية، وغالبا ما تكون في العمر المتقدم⁵.
ب. مشاكل في الرحم نفسه، منها الرحم غير طبيعي، ووجود لحمية في بطانة الرحم أو عنق الرحم، وألياف رحمية، و التهابات عنق الرحم، وسرطان الجهاز التناسلي وسرطان المبيض، وسرطان عنق الرحم و المهبل، وجود كيس داخل الرحم، والأورام الليفية في عنق الرحم، وقد تكون بسبب تشوهات في الرحم⁶.
ت. فقر الدم والأمراض الوراثية، فقد تنتقل بعض الأمراض عن طريق الاتصال الجنسي فتسبب نزيف رحمي.

¹ غادة محمد سليم، التيسير في مسائل الحيض والنفاس، مرجع سابق، ص13.

² Sylvie Les prance et Karine Boucher, L'ABC des assignements Uterine chez la femme en pèriet en post menopause volume 41 numéro 4, 2006, p58-60.

³ Pierre BERNAD, Anomalie du cycle menstruel, métrorragies, 2005, p5.

⁴ B. Blanc, Extrait des mises à jour en Gynécologie Médicale, source ibid, p9-12.

⁵ Journal of Obstetrics and Gynécologie, Le Porte-parole officiel des soins gènesiques, Canada, 2013, p34-36.

⁶ Nathalie Gamache , Centrs santé pour femmes, Les salgnement sutèBlns Anormaux 2012, p9-11.

ث. الغدد الصماء : وهي مجموعات خاصة من خلايا التي تقوم بإفراز الهرمونات ، فقد تحدث بسبب قصور الغدد الصماء فيؤدي إلى نزيف رحمي قوي، وهناك العديد من الغدد الصماء أهمها الغدد النخامية والغدد الدرقية والغدد الصغرية¹، والغدد الكظرية² والبنكرياس³.

ثالثا: **العوامل المصاحبة:** وهي الأسباب التي تكون مصاحبة لحدوث الاستحاضة، وتتمثل هذه العوامل في:

أ. الحمل خارج الرحم: وقد يكون بسبب تأخر البويضة الملقحة إلى الرحم ، وتظل في قناة فالوب، وتبدأ في النمو أو قد تهاجر إلى أماكن أخرى مثل المبيض أو الأمعاء وغيره وتنمو في الأماكن غير الطبيعية.

يحدث النزيف الرحمي أثناء الأشهر الأولى من الحمل كما أن النزيف يأتي في أوقات الدورة الشهرية مما لا يؤدي إلى اكتشاف الحمل.

ب. الحمل العنقودي (الرحى العدرية): هو ورم حميد ينشأ داخل الرحم ويحدث عندما تتطور المشيمة إلى مجموعة من كيسات ولا تتطور لحمل سليم، وهو نوعان:

- حمل عنقودي تام: وفيه لا يوجد جنين أو نسيج مشيمي طبيعي.
- حمل عنقودي جزئي أو غير تام: وفيه يوجد جنين غير طبيعي ومن المحتمل أن نجد بعض الأنسجة المشيمية الطبيعية، ويبدأ الجنين بالتطور ولكنه يكون مشوها ولا يستطيع أن ينجو.

¹ الغدد الصغرية: مرض يصيب العضلات والأعصاب ويتميز بضعف في العضلات الإرادية ويتحسن بالراحة وتزداد سوءا مع النشاط والحركة والسبب خلل في الجهاز المناعي. ينظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki> يوم السبت 6 ماي 2017م، على الساعة 15:30

² الغدد الكظرية "الغدد فوق الكلوية": من غدة الصماء توجد بأجسام الثدييات تكون مزدوجة، توجد في جسم الإنسان كل واحدة موضوعة فوق إحدى الكليتان، يؤثر الكُظُر علي وظيفة الكلبي، ويحدث خلل في هرمون الألدوستيرون المسؤول عن تنظيم أسمولية بلازما الدم. ينظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki> يوم السبت 6 ماي 2017م، على الساعة 15:38

³ B. Blanc Extrait des mises à jour en Gynécologie Médicale source ibid., p12-14.

ت. الإجهاض المنذر أو المحتم، والولادة الصعبة، أو العملية القيصرية، أو عملية جراحية¹.

الفرع الثالث: عامل العمر

ويتمثل في تأثير مرحلة ما قبل البلوغ أو البلوغ في حد ذاته، أو تأثير سن اليأس على الاستحاضة:

أولاً: مرحلة ما قبل سن البلوغ (الصغيرة):

- تأثيره^١ على الاستحاضة: قد يحدث النزيف المهبلي قبل سن البلوغ ويرجع ذلك لعدة أسباب متفرقة، مثل: الأورام المهبلية والتهاب الفرج².

- الحكم الشرعي لها: اعتبر الفقهاء ما تراه الصغيرة قبل البلوغ دون تسع سنين دم علة وفساد لا دم حيض³.

ثانياً: مرحلة البلوغ:

- تأثيره^١ على الاستحاضة: غالباً ما يبدأ الحيض عند الفتاة ما بين سن الحادي عشرة إلى الرابعة عشرة من وجهة النظر الطبية، وتكثر اضطرابات الحيض وعدم استقراره في سن ابتداء الحيض (البلوغ)، ويرجع ذلك إلى عدم التوازن والاستقرار في عمل المبيضين الهرمونات. فمعظم الدورات الطمثية خلال السنتين بعد الطمث لا إباضية في حالة عدم قيام الجسم بإنتاج هرمون البروجيستيرون، وإزاء بقاء هرمون الاستروجين وحده في الميدان، فتأخذ بطانة الرحم بالنمو إلى أن تطرح على شكل طمث ويحدث ذلك النزف قبل موعد الطمث المعتاد وربما كانت هذه الدورات منتظمة وتكون في أكثر من ربع البنات لمدة تعادل عشرة أيام في الدورات الثلاث الأولى، وفي

¹ Tournier ، Extrait des mises à jour en Gynécologie Médicale، Collège national DES GYNÉCOLOGUES ET OBSTÉTRICIENS FRANÇAIS، paris، 1996، p18-21.

² أسمهان محمد يوسف، أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبلية في فقه الإسلامي، مرجع سابق، ص128.

³ يُنظر: ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، مصدر سابق، ص285- أبو بكر بن حسن بن عبد الله الكشناوي 1397هـ، أسهل المدارك. ج1 (ط:2؛ بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص139- الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، مصدر سابق، ص77- ابن قدامة، عمدة الفقه، مصدر سابق، ص181.

الغالب ما تنتظم الدورات وتتحدد خلال السنتين التاليتين لبدء الحيض، وتعتبر الدورات (مابين ابتداء الحيض الأول إلى ابتداء الحيض الثاني) التي تدوم من 42 يوم أو أقل من 21 يوم، أو النزيف الذي يستمر أكثر من سبعة أيام غير طبيعية¹.

- الحكم الشرعي لها: ترجع إلى أحكام المستحاضة المبتدئة في حال استمرار الدم فإن جاوز خمسة عشرة يوماً فهي مستحاضة، وإلا فترجع إلى الأحوال الأخرى للمستحاضة².

ثالثاً: مرحلة سن اليأس:

- تأثيره على الاستحاضة : إن المرأة في فترة ما قبل سن اليأس تبدأ بتغيرات نفسية وجسدية وتضطرب الدورة الشهرية فقد تتباعد فترات الحيض أو يصبح الحيض أقل كمية أو تتأخر فترات الحيض أو تتقدم، وقد تنقطع لفترة طويلة أو تأتي أكثر من مرة نزيف في الشهر، وقد يحدث نزيف مهبلي بين دورات الطمث أو نزيف طويل. وتبقي الدورة غير منتظمة حتى تبلغ ذروتها في الإياس الأكيد وعندما تبلغ سن اليأس تبدأ المبايض في تقليل إفراز الهرمونات الجنسية مثل: الاستروجين والبروجيستيرون لأنه هرمون الدم الرئيسي الذي يفرز من المبايض ما الدم الذي تراه بعد سن اليأس هو نزيف مهبلي³.

-الحكم الشرعي لها : من بلغت الخمسين إذا رأت الدم بعد انقطاعه عنها زماناً عدت ذلك حيضاً، أما من بلغت السبعين أو التسعين فرأت دماً فليس بحيض إنما هو دم فساد من الرحم أو الغذاء، لأن الدم محتمل الحيض والطهر، ويمكن استشارة الطبيب المختص بأمراض النساء والتوليد لإجراء الفحوصات الدقيقة⁴.

¹ أسْمَهان محمد يوسف، أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبليّة في فقه الإسلام، مرجع سابق، ص 129-131.

² أبو عمر ديبان بن محمد الديان، موسوعة أحكام الطهارة، مرجع سابق، ص 50.

³ هالة بنت محمد بن حسين جستنیه، الإياس من الحيض بين الفقه والطب، مرجع سابق، ص 368-370.

⁴ المرجع نفسه، ص 373-375.

المبحث الثالث: أحكام الاستحاضة بين الفقه والطب

وقد تناولنا في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر الاستحاضة على عبادات المرأة

المطلب الثاني: أثر الاستحاضة على عدّة المرأة

المطلب الثالث: أثر الاستحاضة على العلاقة الزوجية

المطلب الأول: أثر الاستحاضة على عبادات المرأة

المستحاضة من أصحاب الأعذار فحكمها حكم من به سلس بول أو إسهال مستمر¹، فهي كالطاهرات، ولكن هناك اختلافات بينهما فيما يخص الطهارة والعبادات، وفيما سيأتي بيان لتأثير الاستحاضة على طهارة وعبادات المرأة:

الفرع الأول: أحكام المستحاضة غير المتحيرة

سنبين فيما يلي أحكام الغسل والوضوء للمستحاضة غير المتحيرة:

أولاً: طهارة المستحاضة غير المتحيرة

1. الغسل: لا يجب على المستحاضة إلا غسلاً واحداً عند انقطاع الحيض وبعدها تتوضأ لكل صلاة وقال به المالكية² والشافعية³ والحنابلة⁴ والحنفية⁵، لقول النبي ﷺ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ، وَتُصَلِّي»⁶، ففي الحديث لم يأمر النبي ﷺ بأكثر من غسل، غير أنه هناك من اختار لها أن تغتسل لكل صلاة ورؤي ذلك عن الأئمة علي، وابن عمر، وابن عباس وابن الزبير، وهو أحد قولي الإمام الشافعي⁷ في المتحيرة.

¹ عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، ت: 1360هـ، الفقه على المذاهب الأربعة . ج 1 (ط: 2؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م)، ص 121.

² ابن رشد، البيان والتحصيل، مصدر سابق، ص 457.

³ الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي ت 204هـ، الأم. ج 1 (لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، 1410هـ/1990م)، ص 219.

⁴ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ت 319هـ، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. ج 2 (ط: 1؛ الرياض: دار طيبة، 1405هـ/1985م)، ص 159.

⁵ نجاح الحلبي، فقه العبادات على المذهب الحنفي، مرجع سابق، ص 66.

⁶ أخرجه: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت: 273هـ، السنن، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي. ج 1 (لا.ط؛ لا.م: دار إحياء الكتب العربية، د.ت)، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها، قبل أن يستمر بها الدم، حديث رقم: 625، ص 204. قال الألباني: "صحيح". ينظر: المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، 31/10.

⁷ هو: محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله الشافعي الإمام زين الفقهاء، ولد بغزة من بلاد الشام، وقيل باليمن، ونشأ بمكة، وكتب العلم بها، وبمدينة الرسول ﷺ وقدم بغداد مرتين، وحدث بها، وخرج إلى مصر فنزلها إلى حين وفاته ، أنظر: تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، 392/2.

فعن أبي سلمة¹ قال: أخبرني زينب بنت أبي سلمة²: «أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ، وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّيَ»³، ومع أن الحادي عشر صحيح إلا أن الأمر بالغسل فيه إنما هو على سبيل الاستحباب لا الوجوب⁴، إضافة إلى أنه يُراد من لفظة "تغتسل" لفظة "تغتسل عند صلاة"، أنها تغتسل من الدم الذي كان يصيب الفرج، ذلك لأن المشهور من قول السيدة عائشة ﷺ أنها لا ترى الغسل لكل صلاة للمستحاضة، قال الإمام الطحاوي⁵: "وقد قيل: إن حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش"⁶، وهناك رأي يقول بأنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد⁷، لحديث حمدة بنت جحش⁸: «...وَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرَ الظُّهْرَ وَتُعَجِّلَ وَتُعَجِّلَ الْعَصْرَ، فَتَغْتَسِلِينَ ثُمَّ تُصَلِّيَنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ، وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَافْعَلِي وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الْفَجْرِ وَتُصَلِّيَنِ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي وَصَلِّي

¹ هو: إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي، أبو سلمة و يقال أبو بكر، المدني، ولد سنة 42هـ، من الطبقة الوسطى من

التابعين، روى له البخاري ومسلم وغيرهما وتوفي سنة 119هـ بالمدينة، أنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 244/5.

² هي: زينب بنت أبي سلمة المخزومية، ربيبة النبي ﷺ؛ أمها أم سلمة أم المؤمنين، ولدت بالحبيشة، روى لها البخاري ومسلم وغيرهما، توفيت بالمدينة سنة 73هـ. أنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف ابن الزكي، 185/35.

³ أخرجه: أبو داود بن عمرو الأزدي السجستاني ت 275هـ، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ج 1 (لا.ط؛ بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، ص 78. قال الألباني: "صحيح". ينظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، 53/3.

⁴ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ت 1230هـ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1 (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، د.ت)، ص 130.

⁵ هو: الطحاوي الإمام العلامة الحافظ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن مسلمة الأزدي المصري الحنفي: ولد سنة 239هـ، تفقه بالقاضي أبي حازم، وكان ثقة ثبًا، من مصنفاته: معاني الآثار، وتوفي سنة 321هـ، أنظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، 350/1.

⁶ ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ت 449هـ، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. ج 1 (ط 2؛ الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ - 2003م)، ص 458 - 459.

⁷ أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ت 1353هـ، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي. ج 1 (لا.ط؛ بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص 338.

⁸ هي: حمدة بنت جحش بن رثاب الأسدية: من بني أسد بن خزيمه، أخت زينب بنت جحش، كانت عند مصعب بن عمير، وقتل عنها يوم أحد، فتزوجها طلحة بن عبيد الله، روى عنها ابنها عمران بن طلحة بن عبيد الله. أنظر: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني، 379/6.

وَصُومِي، إِنَّ قَدَرْتَ عَلَى ذَلِكَ»، و قوله ﷺ: «وَهُوَ أَغْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ»¹، يقصد به الجمع بين الصلاتين بغسل واحد أحب الأمرين إلي، والأمر الأول هو الاغتسال لكل صلاة² فكأنه خيرها بينها، بينها، وهذا ما جعل القول بالغسل قبل كل صلاتين غسلا واحدا ثم تجمع بينها مرجوحا، وقالت فرقة: تغتسل لكل يوم غسلا واحدا بعد انقضاء الحيض وقد ذكر ذلك ابن قدامة³، واستدلوا بما روي عن الإمام علي عليه السلام: «الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا انْقَضَى حَيْضُهَا اغْتَسَلَتْ كُلَّ يَوْمٍ، وَاتَّخَذَتْ صُوفَةً فِيهَا سَمْنٌ أَوْ زَيْتٌ»⁴، وهذا الحديث غريب فلا يقوى على معارضة أدلة الجمهور⁵.

الترجيح: بعد عرض آراء الفقهاء في مسألة غسل المستحاضة غير المتحيرة، نخلص إلى أن القول الراجح هو قول الجمهور، فلا يجب عليها إلا غسل واحد عند الحكم بانقطاع الحيض وذلك لصحة أدلتهم، إضافة إلى أن العمل به سهل، وبما أن سبب الغسل هو ذهاب الحيض فإذا زال سببه زال معه.

2. الوضوء:

أ. **مذهب الحنفية والحنابلة:** المستحاضة عند الحنفية والحنابلة تتوضأ لوقت كل صلاة⁶، بعد الاحتياط لقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»، ولا بد أن تكون طهارتها للصلاة بعد دخول وقتها، ولها أن تجمع بين الصلوات المفروضة بوضوء واحد مادام الوقت باقيا، وبخروج الوقت تبطل طهارتها، فقد قال ابن قدامة: "إذا توضأت المستحاضة في وقت العصر والدم منقطع وصلت ركعتين ثم دخل وقت المغرب ثم سال الدم فعليها أن تتوضأ وتبني على صلاتها"⁷.

¹ يُنظر: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت 241هـ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي . ج 45 (ط: 1؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م)، ص 467.

² المباركفوري، تحفة الأحوذى، مرجع سابق، ص 338.

³ ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ص 449.

⁴ أخرجه: أبو داود، السنن، مرجع سابق، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل كل يوم مرة ولم يقل عند الظهر، حديث رقم: 302، ص 81. قال الألباني: "إسناده ضعيف". يُنظر: ضعيف أبي داود، 1/131.

⁵ إسمهان محمد يوسف حسن، أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبليّة في الفقه الإسلام، مرجع سابق، ص 81.

⁶ الشيباني، المبسوط، مصدر سابق، ص 66.

⁷ ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مصدر سابق، ص 227.

ب. **مذهب المالكية:** قال الإمام مالك¹: "المستحاضة تتوضأ لكل صلاة أحب إلي من غير أن أوجب ذلك عليه"² ولو صلت صلاتين بوضوء واحد لم تُعَد³، وليس في الحديث أن النبي ﷺ أمرها أمرها بذلك⁴.

ت. **مذهب الشافعية:** المستحاضة تتوضأ لكل فريضة، ووضوؤها باطل قبل الوقت⁵، وحمل الشافعية أحاديث الأمر بالوضوء لكل صلاة، على الفريضة دون النافلة⁶.

الترجيح: يتبين بعد عرض آراء الفقهاء في مسألة وضوء المستحاضة أن القول الراجح هو الذي ذهب له جمهور الحنفية والحنابلة، وذلك لصحة استدلالهم بالأحاديث إضافة إلى أن الوضوء واجب في حقها ليس مستحب ذلك لأن الحدث ملازم لها فبوجود الحدث يكون الوضوء واجب بالضرورة.

ثانياً: عبادات المستحاضة غير المتحيرة

المستحاضة حكمهما حكم الطاهرات عند جمهور الفقهاء⁷، وهي مأمورة بالصلاة والصيام باتفاق الأمة⁸، كما يجوز لها مس المصحف إذا كانت متوضئة، ويجوز لها أيضاً قراءة القرآن بغير مس، ولها أن تدخل المسجد وتمكث فيه طالما أنها تأمن على المسجد من النجاسة، ويجوز لها الطواف ويصح

¹ هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي وكان أبو عامر، ولد سنة 93 أو 94 هـ، من أتباع التابعين، من مصنفاته المدونة، توفي سنة 179 هـ، أنظر: مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار محمد بن حبان، ج 223/1.

² مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت 179 هـ، المدونة. ج 1 (ط: 1؛ لا. م: دار الكتب العلمية، 1415 هـ/1994 م)، ص 120.

³ ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزوائد على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، مصدر سابق، ص 58.

⁴ ابن رشد، المقدمات الممهدة، مصدر سابق، ص 125.

⁵ أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ت 450 هـ، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود . ج 1 (ط: 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ/1999 م)، ص 443.

⁶ درية العيطة، العبادات على المذهب الشافعي. ج 1 (ط: 1؛ لا. م: لا. ن، 1989 م)، ص 203.

⁷ محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي ت 540 هـ، تحفة الفقهاء . ج 1 (ط: 2؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1414 هـ/1994 م)، ص 373.

⁸ علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطانت ت 628 هـ، الإقناع في مسائل الإجماع، تحق: حسن فوزي الصعيدي. ج 1 (ط: 1؛ لا. م: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1424 هـ/2004 م)، ص 106.

منها بالاتفاق مع احتياطها¹، فعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش: يا رسول الله، إني لا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ. فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَأَغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي»²، فيما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها بالصلاة فتقاس عليها باقي العبادات.

الفرع الثاني: أحكام المستحاضة المتحيرة

طهارة المستحاضة المتحيرة تبنى الاحتياط، وقد اختلف الفقهاء فيها وفيما يلي بيان لأرائهم:

أولاً: طهارة المستحاضة المتحيرة

أ. **المذهب الحنفي** : أحكام المستحاضة المتحيرة عند الحنفية تضبطها القاعدة التالية: " كل زمان يتيقن فيه بالحيض فله أحكام الحائض، وكل زمان تيقنت فيه بالطهر تصلي فيه بالوضوء لوقت كل صلاة بيقين، وكل زمان تردد بين الحيض والطهر تصلي فيه بالوضوء لوقت وكل صلاة بالشك، وكل زمان تردد بين الحيض والطهر والخروج من الحيض تصلي فيه بالاغتسال لكل صلاة بالشك"، فلن كانت تعلم عدد أيامها ولا تدري في أي موضع من العشر كانت، فلو كانت تعلم أن أيامها كانت ثلاثة في العشر الآخر من الشهر فتصلي ثلاثة أيام من أول العشر بالوضوء لوقت كل صلاة؛ لتردد حالها بين الحيض والطهر ثم بعد ذلك تغتسل لكل صلاة إلى آخر العشر؛ لأنه تردد حالها فيه بين الحيض والطهر والخروج من الحيض إلا أنها إن كانت تذكر أن خروجها من الحيض في أي وقت من اليوم فإنها تغتسل في كل يوم في ذلك الوقت مرة، وإن كانت لا تعرف ذلك تغتسل لكل صلاة³، وإذا نسيت عدد أيامها ومكانها فإنها تتحرى فإن وقع تحريها على طهر طهر تعطى حكم الطاهرات، وإن كان على حيض تعطى حكمه لأن غلبة الظن من الأدلة الشرعية عند تعذر اليقين، وإذا لم يمكنها التحري اغتسلت لكل صلاة على الصحيح⁴.

¹ يُنظر: إيهاب بن كمال بن أحمد، إزالة حيرة النساء في أحكام الحائض و المستحاضة و النفساء ، مرجع سابق، ص 84، 85، (بتصرف).

² أخرجه: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ت 256هـ، الجامع الصحيح، تحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، ج1(ط:1؛ لا.م: دار طوق النجاة، 1422هـ) كتاب الحيض، باب الاستحاضة، ص 68.

³ يُنظر: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ت 483هـ، المبسوط . ج 3(لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، 1414هـ/1993م)، ص 201(بتصرف).

⁴ ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مصدر سابق، ص 220.

ب. **المذهب المالكي**: المتحيرة فيها ثلاثة أقوال عند المالكية: الأول هو الاختصار على العادة، وهو للمغيرة وأبي مصعب فإذا شكت أهو انتقال عادة أو استحاضة اغتسلت وصلت فإن انقطع الدم لخمس عشرة يوماً علمت انتقال العادة فكانت المدة كلها حيضاً وإن استمر الدم علم أنها استحاضة وثبت حيضها على ما تقدم من عاداتها وتقضي الصوم فيما بين ذلك وبين الزيادة على الخمسة عشر يوماً والقول الثاني لمطرف فقال تبلغ خمسة عشر يوماً، والثالث وهو المشهور عندهم أنها تعمل بالاستظهار على العادة والتي لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً¹.

ت. **المذهب الشافعي**: المتحيرة عند الشافعية إذا تيقنت الحيض أو الطهر فاليقين له حكمه، وإذا كان الزمن يحتمل الحيض والطهر²، فإنها تصلي بالوضوء لكل صلاة، وإذا كان الزمن يحتمل الحيض والطهر والانقطاع فإنها تصلي بالغسل لكل صلاة، فلو كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد³ فينظر فإن كانت ذاكرة لوقت ابتدائه، فحيضها يوماً وليلة من أول الشهر لأنه حيض بيقين، ثم تغتسل بعده فتصير في طهر مشكوك فيه إلى آخر الخامس عشر، فتغتسل لكل صلاة لجواز انقطاع الدم وما بعده طهر بيقين إلى آخر الشهر ر فتتوضأ لكل صلاة، وإن كانت ذاكرة لوقت انقطاعه فحيضها قبل ذلك يوماً وليلة، وإن كانت طاهراً من أول الشهر إلى آخر الخامس عشر تتوضأ لكل صلاة فريضة لأنه لا يحتمل انقطاع الحيض، ولا يجب الغسل إلا في آخر الشهر في الوقت الذي تيقنت بلنقطاع الحيض فيه⁴، وإن كانت ناسية لوقت الحيض ذاكرة للعدد فكل زمان تيقنت فيه الحيض فلها أحكام الحائض، وكل زمان تيقنت الطهر فلها أحكام الطاهرة وكل زمان شككت في طهرها فيجب عليها ما يجب على الطاهرة احتياطاً وكل زمان جاز فيه انقطاع الحيض فيجب عليها أن تغتسل فيه للصلاة⁵، وأما إذا نسيت عاداتها قدراً ووقتاً فيجب عليها

¹ يُنظر: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي ت 684هـ، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي. ج 1 (ط: 1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م)، ص 389 (بتصرف).

² سليمان بن محمد بن عمر البُخَيْرِيُّ المصري الشافعي ت 1221هـ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب. ج 1 (لا. ط؛ لا. م: دار الفكر، 1415هـ/1995م)، ص 349.

³ النووي، المجموع شرح المذهب، مصدر سابق، ص 511.

⁴ الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، مصدر سابق، ص 84.

⁵ المصدر السابق.

الغسل لكل فرض إذا لم تعلم وقت انقطاعه فإن علمته ؛ وجب كل يوم في ذلك الوقت بشرط وقوع الغسل في وقت الصلاة ولا يشترط المبادرة بالصلاة بعده على الصحيح فيهما¹.

ث. المذهب الحنبلي : المتحيرة عند الحنابلة كما عرفنا سابقا لها ثلاثة أحوال، ولكل حالة

حكمها، فالناسية لموضع عادتھا عددها تجلس في كل شهر ستة أيام أو سبعة، ثم تغتسل وهي فيما بعد ذلك مستحاضة²، إذا نسيت المرأة عدد أيامها وهي تعلم موضعها، فتجلس غالب الحيض من كل شهر، إن اتسع شهرها³ وإن لم يتسع جلست الفاضل من شهرها بعد أقل الطهر، وشهر المرأة هو الذي يجتمع لها فيه حيض وطهر صحيحا⁴، كأن يكون شهرها عشرين فتجلس في أوله ستاً أو سبعة ثم تغتسل وتصلّي بقية العشرين⁵، وهذا هو المشهور من المذهب وهي رواية عند الإمام أحمد⁶، أما إذا كانت عالمة بالعدد ناسية للموضع، وهذه تتنوع نوعين أحدهما، أن لا تعلم لها وقتاً أصلاً، فإنها تجلس خمسة من كل شهر إما من أوله أو بالتحري والثاني أن تعلم لها وقتاً، فإنها تجلس عدد أيامها من ذلك الوقت دون غيره⁷.

الترجيح: الراجح في مسألة المرأة التي نسيت عدد حيضها وهي تعلم موضعها أنها تجلس موضعه من الشهر وتعتبر حيضها عدد قريبتها من أم وأخت وعمّة وخالة، أما إذا كانت متحيرة بالوقت فإنها تجلس أيام حيضها من أول ما رأت الدم ثم الباقي استحاضة، وإن كانت لا تميز لها رجعت إلى عادة

¹ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت 911هـ، الأشباه والنظائر. ج1(ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م)، ص 249.

² ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ص 234

³ البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، مصدر سابق، ص 209.

⁴ موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي ثم الصالحي شرف الدين أبو النجا ت 968هـ، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي. ج1(لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ص 67.

⁵ سعاد زرزور، فقه العبادات على المذهب الحنبلي. ج1(لا.ط؛ لا.م: لا.ن، د.ت)، ص 124.

⁶ هو: الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وُلد في بغداد، في شهر ربيع الأول سنة 164هـ، وقيل: إنه وُلد بمرو، وكان إمام المحدثين، صنف كتابه المسند، توفي 241هـ ببغداد. أنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد خلكان، 63/1.

⁷ ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ص 237.

النساء القريبات، فإن اختلفت تحررت، فإن لم تستطع فالاعتبار بغالب النساء عموماً¹، ثم تغتسل بعد ذلك وتصلي².

ثانياً: عبادات المستحاضة المتحيرة

اختلف الفقهاء في شأن عبادات المستحاضة المتحيرة، وفيما يلي بيان لآرائهم في هاته المسألة:

أ. **المذهب الحنفي:** تصلي المستحاضة الفرائض والسنن المؤكدة، ولا تدخل المسجد إلا لطواف، وكذا لا تمس المصحف ولا تصوم تطوعاً، ثم تقضي عشرين يوماً إن علمت بدايته ليلاً وإلا فاثنتين وعشرين وتطوف لركن ثم تعيده بعد عشرة ولصدر "طواف الوداع" ولا تعيده³.

ب. **المذهب المالكي:** تصلي المستحاضة وتصوم، ثم يُنظر إلى ما يصير إليه أمرها، فإن انقطع الدم عنها لتمام خمسة عشر يوماً، عُلم أنه قد انتقلت عادتھا، وكانت المدة كلها حيضاً، وإن استمر الدم عُلم أن ذلك استحاضة فإنھا تقضي الصوم فيما بين ذلك وبين الزيادة على خمسة عشر يوماً، ولھا أن تقتصر على عادتها وهو قول المغيرة، أو تعمل بالاستظهار، ولا يتجاوز خمسة عشرة يوماً على المشهور في المذهب⁴.

ت. **المذهب الشافعي:** المتحيرة عند الشافعية مأمورة بإقامة الصلوات كلّها ما دامت بهجرتها على القول الصحيح، وقال أبو زيد المرزوي⁵ يلزمها القضاء مع الأداء، فإنھا إذا أدّت صلاة الصبح في أول الوقت أو وسطه فيحتمل أن حيضها انقطع في آخر الوقت، ولكن الإمام

¹ أبو عمر دُبَيَّان بن محمد الدُّبَيَّان، موسوعة أحكام الطهارة، مرجع سابق، ص 114 - 119 - 126.

² عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جبرين، شرح عمدة الأحكام. ج7 (دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، <http://www.islamweb.net>)، ص 8.

³ ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، مرجع سابق، ص 288.

⁴ أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي المالكي ت 616هـ، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، تحقق: حميد بن محمد لحر. ج1 (ط: 1؛ لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1423هـ/2003م)، ص 76.

⁵ هو: أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، المرزوي الفاشاني الفقيه الشافعي، كان من الأئمة الأجلاء، أخذ الفقه عن أبي إسحاق المرزوي، وأخذ عنه أبو بكر القفال المرزوي. أنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين ابن خلكان البرمكي الإربلي، 208/4.

الشافعي لم يتعرض لإيجاب قضاء بعد صدور صورة الأداء منها¹، وإن لزم المتحيرة طواف فهي بالخيار بين ثلاثة أشياء فلن شاءت طافت ثلاث مرات في كل عشرة أيام طوافاً، وإن شاءت طافت أربع مرات فتطوف في اليوم الأول طوافاً، ثم تطوف بعد فراغها منه طوافاً آخر، ثم تترك خمسة عشر يوماً، ابتداءً من ابتداء الطواف الثاني من الأول، ثم تطوف طوافاً ثالثاً، ثم تفرغ منه آخر هذه الخمسة عشر، ثم تطوف عقيبها طوافاً رابعاً، وإن شاءت طافت ثلاث مرات فتطوف طوافاً، ثم تترك من بعد فراغها منه خمسة عشر يوماً، ثم تطوف في وسط الخمسة عشر طوافاً ثانيًا، بشرط أن تترك منه²؛ وتصوم لجواز أن تكون طاهرة في جميع الشهر، ثم لا يسلم لها من صوم الشهر " إن كمل ثلاثين يوما " إلا خمسة عشر يوما، فيجوز أنها كانت حائضاً في خمسة عشر يوماً، فيلزمها قضاء خمسة عشر يوماً، ولا يتأتى لها ذلك إلا بأن تصوم شهراً كاملاً حتى تستيقن أنها أتت بخمسة عشر في طهر³؛ كما تمتنع من قراءة القرآن في غير الصلاة لاحتمال الحيض⁴، كما لا يجوز لها دخول المسجد لصلاة الفرض ولا للنفل لصحتهما خارجه، بخلاف الطواف⁵.

ث. المذهب الحنبلي: قال الحنابلة أنها تتحرى أيامها بعلمها، فتتعد كتقديرها بحيضتها في تلك الأيام على علمها، ثم تغتسل وتصوم وتصلّي ثلاثاً وعشرين، فذلك حيضة وطهر في شهر واحد، وأوضحت السنة أن الصلاة لا تترك إلا بالحيض البين⁶، والصلاة ثابتة في ذمتها بيقين

¹ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين ت 478هـ، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب. ج1 (ط:1؛ لا.م: دار المنهاج، 1428هـ/2007م)، ص365.

² يحيى بن أبي الخير العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، مرجع سابق، ص377.

³ الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، مصدر سابق، ص374.

⁴ المصدر نفسه، ص386.

⁵ زكريا بن محمد السنيكي، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، مصدر سابق، ص107.

⁶ أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني ت 280 هـ، مسائل حرب الكرماني للإمامين: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، من قوله: (باب الماء الذي لا ينجسه شيء) إلى آخر كتاب الطهارة "دراسة وتحقيقاً"، ج1، أطروحة الدكتوراه للشيخ: عامر بن محمد فداء بن محمد عبد المعطي بهجت ، قسم الفقه ، كلية الشريعة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، 1432/1433هـ، ص588.

يقيين فلا تتركها بالشك¹ وتطوف² بعد التحري، ولا تقرأ القرآن خارج الصلاة، ولا تدخل المسجد، ولا تمس المصحف³.

الترجيح: جميع الأحكام في مسألة المستحاضة المتحيرة تبنى على الاحتياط⁴، وتتلخص أحكام عبادات المستحاضة المتحيرة في النقاط الآتية:

1. يجب طواف الوداع على المتحيرة فلا دم لتركه⁵.
2. يحرم عليها المسجد كالحائض ، إلا المسجد الحرام فإنه يجوز دخوله للطواف المفروض وكذا المسنون في الأصح ولا يجوز لغيرها.
3. يحرم عليها قراءة القرآن خارج الصلاة، وأما في الصلاة ، فيمكنها قراءة الفاتحة وكذا غيرها في الأصح.
4. يجب عليها أداء الصلاة والصوم لوقتهما، مع قضاء الصوم اتفاقاً.
5. لا يجوز أن تقتدي بها طاهرة ولا متحيرة لاحتمال مصادفة الحيض.
6. لو أفطرت لحمل أو رضاع خوفاً على الولد، فلا فدية على الصحيح لاحتمال الحيض والأصل براءتها⁶.

¹ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ت 728 هـ، شرح العمدة في الفقه - كتاب الطهارة ، تعق: سعود بن صالح العطيشان . ج1(ط:1؛ الرياض: مكتبة العبيكان، 1412هـ)، ص509.

² ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ص234.

³ يُنظر: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي ت 763 هـ، كتاب الفروع، تعق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ج1(ط:1؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2003م)، ص383(بتصرف).

⁴ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ص206.

⁵ يحيى بن شرف النووي، الإيضاح في مناسك الحج والعمرة، مصدر سابق، ص406.

⁶ السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ص248.

المطلب الثاني: أثر الاستحاضة على العلاقة الزوجية

ستتطرق في هذا المطلب حول وطء المستحاضة غير المتحيرة والمستحاضة المتحيرة وأثرها على العلاقة الزوجية.

الفرع الأول: أحكام وطء المستحاضة غير المتحيرة:

سنتناول في هذا الفرع أحكام وطء المستحاضة المتحيرة فقهياً وطبياً.

أولاً: عند الفقهاء

يحرم وطء المستحاضة أثناء نزول الدم الذي تعتبره حيضاً، لأنها حائض حقيقة وحكماً، لأن فيه تحريم وطء الحائض، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: 222]، وأما وطء المستحاضة أثناء نزول الدم الذي تعتبره استحاضة فقد اختلف العلماء فيه إلى قولين¹:

1. القائلين بالجواز: ذهب جمهور العلماء من الحنفية²، والمالكية³، والشافعية⁴، ورواية عند الحنابلة⁵ وقال أبو ثور وإن كان دمها جارياً، والمعمّر⁶ والشعبي، وابن عباس، وابن المسيب والحسن وعطاء وسعيد بن جبير، وقتادة، وحمادة بن أبي سليمان، وبكر بن عبد الله المزني، والأوزاعي والثوري وإسحاق وابن المنذر واحتجوا على ذلك بما يلي⁷:

¹ أبو عمر دُبَيَّان بن محمد الدُّبَيَّان، موسوعة أحكام الطهارة، مرجع سابق، ص 197.

² صدر الدين علي بن علي ابن أبي العز الحنفي، التنبيه على مشكلات الهداية، تحقق: عبد الحكيم بن محمد شاكر ج1 (ط:1؛ السعودية: مكتبة الرشد ناشرون، 1424هـ/2003م)، ص 417.

³ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الكافي في فقه أهل المدينة، تحقق: محمد أحميد ولد مادريك الموريتاني. ج1 (ط:2؛ السعودية: مكتبة الرياض الحديثة، 1400هـ-1980م)، ص 189.

⁴ أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني البمني الشافعي، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقق: قاسم محمد النوري، ج1 (ط:1؛ جدة: دار المنهاج، 1421هـ-2000م)، ص 416.

⁵ ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام المبحل أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ص 133.

⁶ هو: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن معمّر القرشي التيمي المعمرى أبو إسحاق البصري توفي سنة 250هـ بالبصرة، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع، روى له أبو داود و النسائي.

⁷ صالح بن عبد الله اللاحم، الأحكام المترتبة على الحيض والنفاس والاستحاضة، مرجع سابق، ص 264.

1. قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: 222]، ففي هذه الآية أمر الله باعتزال النساء أثناء الحيض وإباحتهن بعد الطهر والتطهر، وقد ورد في السنة أحاديث تدل على أن المستحاضة تصلي، فدل ذلك على أن لزوم المستحاضة إصابتها لأن الأمر وَرَدَ باعتزالهن وهن غير طاهرات، وأباح أن يُقْبَلْنَ وهن طاهرات¹.
2. روى عكرمة عن حمدة بنت جحش رضي الله عنها: «أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا»²، وأن حمدة كانت تحت طلحة، سألت رسول الله ﷺ عن أحكام المستحاضة، فلو كان حراماً لبينه لهما. وثوقش هذا الدليل: بأن غايتها أنها فعل صحابي، ولم ينقل تقرير لها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الإذن بذلك.
3. ما رواه البخاري في صحيحه أن ابن عباس قال في شأن المستحاضة أنها: «تَعْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَلَوْ سَاعَةً، وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ، الصَّلَاةُ أَكْبَرُ»³.
1. القائلين بعدم الجواز: ذهب الحنابلة إلى أن المستحاضة لا تُوطَأ إلا أن يخاف على نفسه العنت وهو الزنا، وهو المشهور عندهم⁴، و به قال سليمان بن يسار، وإبراهيم النخعي، والحكم، والزهري والشعبي وابن سيرين، وابن علية، والمغيرة بن عبد الرحمن، واحتجوا⁵ على ذلك بما يلي:

¹ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، أحكام مباشرة النساء في أثناء فترة الدماء، مرجع سابق، ص 92.

² محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح أبي داود . ج 2 (ط: 1؛ الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، 1423 هـ/2002م) كتاب صحيح أبي داود، باب: المستحاضة يغشاها زوجها، ص 116. قال الألباني: إسناده حسن.

³ أخرجه من حديث ابن عباس: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، صحيح البخاري، شرح وفهرسة: مصطفى ديب البغا ، تحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر . ج 1 (ط: 1؛ لا.م: دار طوق النجاة ، 1422 هـ)، كتاب الحيض، باب: إذا رأت المستحاضة الطهر، ص 73.

⁴ شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، شرح الزركشي على مختصر الخرقي. ج 1 (ط: 1؛ لا.م: دار العبيكان، 1413 هـ/1993م)، ص 435.

⁵ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، أحكام مباشرة النساء في أثناء فترة الدماء، مرجع سابق، ص 91.

1. قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: 222]، ففي هذه الآية دلالة على منع وطء الحائض معللاً بالأذى وأمر باعتزالهن عقيبه مذكور: بقاء التعقيب، لأن الحكم إذا ذكر مع وصف يقتضيه، ويصلح له علل به، والأذى يصلح أن يكون علة، فيعلل به، في المستحاضة يثبت التحريم في حقها.
2. ما زوي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «الْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَغْشَاهَا زَوْجُهَا»¹، ففي هذا الحديث دلالة على نفي غشيان المستحاضة، والنفي يقتضي التحريم².
- وهذا الحديث اختلف فيه، فروي موقوفاً على عائشة، ورواه بعضهم موقوفاً على الشعبي³ ولو صحَّ فهو موقوف على عائشة، معارض بمثله من قول ابن عباس رضي الله عنه⁴.
3. الحكم إذا ذكر مع وصف يقتضيه ويصلح له عُلل به، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38]، والأذى يصلح أن يكون علة، فيعلل به، وهو موجود في المستحاضة فيثبت التحريم في حقها⁵.
- الترجيح:** بعد الاطلاع على أدلة كل فريق، وما تبع بعضها من مناقشة، نميل إلى رأي وسط بين القائلين بالحرمة، وبين القائلين الجواز فبعض من يقول بالجواز، بالغ في قوله فأجاز الوطء وإن لزم منه التلوّث، أو كان الدم جارياً ولذا فالقول الراجح هو حرمة الوطء أثناء جريان الدم، وإذا انقطع لفترة من الفترات فإنها تغسل فرجها، ولزوجه مباشرتها حتى وإن كانت عودة الدم غالبية في زمن لاحق ودرجات الحرمة متفاوتة، فحرمة جماع المرأة أثناء الحيض ليست

¹ أخرجه: الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، وصي الله بن محمد عباس. ج7 (ط:2؛ بيروت: الرياض: دار الخاني، المكتب الإسلامي 1408هـ/1988م)، باب الجزء السابع من كتاب العلل ص 304. وأخرجه عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، سنن الدارمي، تحقيق: فوز أحمد زمري، خالد السبع العلمي. ج1 (ط:1؛ بيروت: دار الكتاب، 1407هـ)، كتاب الطهارة، باب - من قال المستحاضة لا يغشاه زوجها، إسناده صحيح لكنه شاذ. 827. أخرجه عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، سنن الدارمي. إسناده منقطع.

² عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، أحكام مباشرة النساء في أثناء فترة الدماء، مرجع سابق، ص92.

³ أبو عمر دُيَّان بن محمد الدُّبَّيَّان، موسوعة أحكام الطهارة، مرجع سابق، ص205.

⁴ المرجع نفسه، ص205.

⁵ صالح بن عبد الله الاحم، الأحكام المترتبة على الحيض والنفاس والاستحاضة، مرجع سابق، ص266

كحرمة جماع المرأة المستحاضة أثناء جريان الدم خاصة وإن أذى الحيض أكثر ضررا من أذى الاستحاضة، ففي الحيض تتعطل الإفرازات الحمضية أما في الاستحاضة فهي موجودة وبالتالي تساعد في القضاء على أي ضرر قد يتولد من المجامعة¹.

ثانيا: عند الأطباء

إن مخاطر الوطء في الاستحاضة قد لا تقل عن مخاطره في الحيض، بل قد تكون في بعض الحالات أشد خطرا، لأن دم الاستحاضة ينتج غالبا عن علة مرضية كالإلتهاب، أو الورم، أو غيره، والوطء في مثل هذه الحالات ينطوي عن مخاطر كبيرة، منها انتقال المرض إلى الزوج إن كان النوع من المرض الساري؛ أو حصول مضاعفات للمرض نفسه عند المرأة من جراء الوطء ولهذا من الأحسن تجنب الوطء في الاستحاضة، وخاصة أن اللبس كثيرا ما يحصل بين الحيض والاستحاضة، وهذا ما يجعل اجتناب الوطء أولى².

الفرع الثاني: أحكام وطء المستحاضة المتحيرة:

للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية³ والشافعية⁴ إلى أنه يحرم على الزوج وطء زوجته المتحيرة لاحتمال الحيض⁵، وذلك لأن الله تعالى منع وطء الحائض معللا ذلك بالأذى، فقال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: 222]، فلَمَر باغتزالهن عقب الأذى المذكور بقاء التعقيب ولأن الحكم إذا ذكر مع وصف يقتضيه ويصلح له علل به والأذى يصلح أن يكون علة فيعلل به، وهو موجود في المستحاضة فيثبت التحريم في حقها

¹ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، أحكام مباشرة النساء في أثناء فترة الدماء، مرجع سابق، ص 95-96.

² أحمد محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، مرجع سابق، ص 69-70.

³ ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المختار على الدر المختار. ج 1 (ط: 2)، بيروت: دار الفكر، 1412هـ/1992م)، ص 288.

⁴ الجويني، نهاية المطلب في دراية، مصدر سابق، ص 285.

⁵ ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، مصدر سابق، ص 288.

وزاد الشافعية فقالوا: إذا بلغت المرأة سن اليأس يجوز لزوجها جماعها لأن الدم الذي تراه دم فساد¹.

القول الثاني: ذهب الشافعية²؛ والحنابلة إلى أنه يحرم على الزوج وطء زوجته المستحاضة إلا أن يخاف على نفسه العنت³، وقد تقدمت أدلة الحنابلة في القول الثاني في غير المتحيرة.

القول الثالث: ذهب الماوردي⁴، وبعض المتأخرين من الشافعية إلى أنه لا بأس بوطء غير المتحيرة لأن الاستحاضة علة مزمنة فالتحريم توريط لها في الفساد⁵.

الترجيح: من خلال عرض أقوال الفقهاء في مسألة وطء المستحاضة المتحيرة، يترجح أنه من الأولى اجتناب وطئها لعدم تميزها بين دم الحيض والاستحاضة، وعليها أن ترجع إلى أهل العلم من الفقهاء والأطباء للسؤال عن حالتها⁶.

¹ عبد الحميد الشرواني، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج. ج 1 (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص405.

² سليمان الحمل، حاشية الحمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري. ج 1 (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص740-741.

³ ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ص246.

⁴ هو: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (450/364هـ، 1058/974م)، نشأ بالبصرة من فقهاء الشافعية، لقب بأقضى القضاة عام 429هـ، اشتهر بكثرة التأليف، من مؤلفاته: الحاوي الكبير. أنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، 64/18.

⁵ أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافي القزويني الشافعي، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. ج 1 (ط: 1؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م)، ص326.

⁶ أحمد محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، مرجع سابق، ص67.

المطلب الثالث: أثر الاستحاضة على العدة.

سنتطرق في هذا المطلب حول عدة المستحاضة المتحيرة والغير المتحيرة وأثرها على الاستحاضة.

الفرع الأول: عدة المستحاضة غير المتحيرة.

تعد المستحاضة غير المتحيرة سواء أكانت صاحبة عادة أم مميزة، فإذا كانت صاحبة عادة ردت إلى أيام عاداتها¹ و به قال الأئمة أبو حنيفة²، ومالك³، والشافعي⁴، وأحمد ابن حنبل⁵ واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]، فمن خلال الآية يتضح أن اللازم للمطلقة المدخول بها إذا كانت ذات أقراء تربص أوقات محدودة بنفسها بعد طلاق زوجها إياها؛ أي أن تنظر إلى ثلاثة قروء بين طهري كل قرء منهن قرء⁶ وإذا كانت المستحاضة لا تميز بين دم الحيض ودم الاستحاضة، وتميز ما بين الدمين فإنها تعتد بالأقراء وتعمل بالتمييز، وقيل تعتد بسنة⁷، وإن استطاعت أن تميز بين الحيض والاستحاضة، ذلك لأن الدم المميز بعد طهر تام يعد حيضا فتعتد بالأقراء لا بالشهور⁸، وتشترك فيه الحرة والأمة أيضا بوضع الحمل وإليه الإشارة بقوله "وعدة الحامل من وفاة أو

¹ العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ص 616.

² أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي ت 710هـ، كنز الدقائق، تحق: سائد بكداش.

ج1 (ط: 1؛ لا. م: دار البشائر الإسلامية، 1432هـ/2011م)، ص 304.

³ ابن أبي زيد القيرواني ت 386هـ، الرسالة. ج1 (لا. ط؛ لا. م: دار الفكر، د. ت)، ص 98.

⁴ الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، مصدر سابق، ص 224.

⁵ إسحاق بن منصور بن بمرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج ت 251هـ، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه. ج4 (ط: 1؛ عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1425هـ/2002م)، ص 1700.

⁶ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري ت 310هـ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تعق: أحمد محمد شاكر. ج4 (ط: 1؛ لا. م: مؤسسة الرسالة، 1420هـ/2000م)، ص 100.

⁷ ابن رشد القرطبي، البيان والتحصيل، مصدر سابق، ص 402.

⁸ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، مصدر سابق، ص 683.

طلاق وضع حملها كله سواء كانت المعتدة حرة أو أمة مسلمة أو كتابية"، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿... وَأُولَئِذَا أَجْلُ الْحَمْلِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ...﴾ [الطلاق: 4]، وهذه مخصصة لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 334]¹، أما إذا كانت حاملا لم تنقض عدتها إلا بوضع الحمل حرة كانت أو أمة لأن العدة تراد لبراءة الرحم، وبراءة الرحم تحصل بوضع الحمل²

الفرع الثاني: عدة المستحاضة المتحيرة

اختلف الفقهاء في عدة المستحاضة المتحيرة والمبتدئة إلى عدة أقوال:

القول الأول: ذهب الجمهور من الحنفية³ والحنابلة⁴ والشافعية⁵، أن عدتها ثلاثة أشهر ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: 4] ومعنى الآية: "إن ارتبتم" إن شككتم في دم البالغات مبلغ اليأس هو دم حيض أم دم استحاضة، فإذا كانت عدة المرتابة لها هذه فغيرها أولى⁶، وعدة المتحيرة تدخل في قوله تعالى: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾، لأنها مريبة، واستدلوا أيضا بقوله ﷺ رحمه بنت جحش: «تَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ....»، ولاشتمال كل شهر على حيض وطهر غالبا ولعظم مشقة الانتظار إلى سن اليأس⁷.

¹ أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي ت 1126هـ، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. ج2 (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، 1415هـ/1995م)، ص93

² أبو الحسين بن سالم، البيان في مذهب الإمام الشافعي، مصدر سابق، ص9.

³ كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي ت 861هـ، شرح فتح القدير. ج4 (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2002م)، ص277.

⁴ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ت 1051هـ، كشف القناع عن متن الإقناع. تحقق: إبراهيم أحمد عبد الحميد.

ج5 (ط: خاصة؛ الرياض: دار عالم الكتب، 1423هـ/2003م)، ص418.

⁵ الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، مصدر سابق، ص506.

⁶ بدر الدين العيني، البناء شرح الهداية، مصدر سابق، ص596.

⁷ الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، مصدر سابق، ص506.

القول الثاني: تعتد بسنة و به قال المالكية¹ والحنابلة²، والمتحيرة عند المالكية عدتها كالمرتابة تمكث سنة كاملة وتقيم تسعة أشهر استبراءً لزوال الرية³، لأنها مدة الحمل غالباً، فتعتد بثلاثة أشهر ونَحْل للأزواج⁴.

القول الثالث: تأخذ بالاحتياط في العادة⁵، وتصبر إلى سن الإياس ثم تعتد بثلاثة أشهر⁶.

القول الرابع: المستحاضة الناسية لوقت حيضها تعتد بستة أشهر وهو قول الحنابلة⁷.

الترجيح: بعد النظر في أقوال الفقهاء في عدّة المتحيرة وما استندوا له من أدلة ومراعاة حال المستحاضة، يتبين أن الراجح في مسألة عدة المستحاضة المتحيرة أنها تعتد بثلاثة أشهر، بناءً على أن الغالب نزول الحيض مرة في كل شهر، أو لاشتمال كل شهر على طهر وحيض صحيحين غالباً ولأنها في هذه الحالة مرتابة فتدخل في قوله تعالى: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق:4]⁸.

¹ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ت 463 هـ، اختلاف أقوال مالك وأصحابه. تنق: حميد محمد لحر وميكولوش موراني. ج1 (ط:1؛ لا.م: دار الغرب الإسلامي، 2003 هـ)، ص83.
² علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المزدائي ت 885 هـ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تنق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو. ج9 (ط:1؛ القاهرة: حجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1415 هـ/1995 م)، ص287.

³ ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزوائد على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، م صدر سابق، ص27، 36.

⁴ مالك بن أنس، المدونة الكبرى، م صدر سابق، ص11.

⁵ شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي ت 1004 هـ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. ج7 (ط: أخيرة؛ بيروت: دار الفكر، 1404 هـ/1984 م)، ص130.

⁶ محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي الشافعي ت 204 هـ، الأم. ج6 (لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، 1410 هـ/1990 م)، ص536.

⁷ المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، مصدر سابق، ص287.

⁸ أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة. ج3 (لا.ط؛ القاهرة: المكتبة التوفيقية، 2003 م)، ص327.

خاتمة

في ختام هذا البحث سنعرض جملة من النتائج المتوصل إليها، وتليها فيما بعد بعض التوصيات، وذلك كالآتي:

أولاً- أهم النتائج:

1. الاستحاضة عند الفقهاء هي دم فاسد مخالف في مواصفاته دم الحيض، وتخرج من عرق في أدنى الرحم، ويطلق على الاستحاضة عند الأطباء مصطلح النزيف الرحمي.
2. إذا رأت المبتدئة دمًا مخالف لصفة أو مدة الحيض فإنها تعمل بالتمييز.
3. إذا كان للمرأة عادة معروفة قبل أن تكون مستحاضة فإنها ترد إلى عاداتها وكل دم زاد مدته أو نقصت على مدة حيضها من قبل فهو استحاضة.
4. إن كانت المستحاضة متحيرة فحيضها ستة أو سبعة أيام على غالب عادة النساء من حولها وذلك حسب اجتهادها.
5. الدم الذي تراه الحامل يعتبر دمًا فاسدًا، أما بالنسبة للنساء فإنها إن رأت دمًا وزاد عن الأربعين يومًا يعتبر الزائد استحاضة، وهذا متفق عليه عند الأطباء والفقهاء.
6. من أهم العوامل المؤثرة على الاستحاضة الوسائل الهرمونية لمنع الحمل، منها حبوب وحقن منع الحمل واللولب والغرسات، إضافة إلى العوامل الخارجية وأهمها القلق والتوتر النفسي والتعب وتناول الكحول والمهدئات، وإلى جانب ذلك العوامل الداخلية كاضطراب في التوازن بين الهرمونات المسؤولة على الدورة الشهرية، أو المشاكل التي تحدث في الرحم، أو الأمراض الوراثية، زد على ذلك تأثير الغدد الصماء عليها، وهناك عوامل مصاحبة بإمكانها أيضا التأثير عليها منها الحمل خارج الرحم، أو الحمل العنقودي، أو الإجهاض أو عسر الولادة.

7. لا يجب على المستحاضة غير المتحيرة، إلا غسل واحد عند انقطاع الحيض، وبعدها تتوضأ لوقت كل صلاة، أما بالنسبة لعبادتها فهي كالطاهرات، أما المستحاضة فتبنى أحكامها على الاحتياط.

8. تعتد المستحاضة سواء كانت متحيرة أو غير متحيرة بثلاثة أشهر.

9. اجتناب وطء المستحاضة أولى، وترجع في ذلك إلى رأي الأطباء في المسألة، ولم يفرق الأطباء بين المستحاضة غير المتحيرة والمتحيرة.

ثانيا- التوصيات:

1. لابد للمرأة المستحاضة أولاً مراجعة الطبيب المختص لمعرفة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها، فإن كان سببها مرضياً فعلاجها يتم بتناول الأدوية أو إجراء عملية جراحية.

2. إذا كان سبب الاستحاضة اضطرابات نفسية ومشاكل تسبب لها القلق والتوتر فيلزمها الابتعاد عنها.

3. وسائل منع الحمل في الغالب من مسببات الاستحاضة، فمن الأولى أن تبتعد عنها وتطبق العزل وهي الطريقة الشرعية.

4. لكي تتأكد المرأة من سبب الاستحاضة، عليها اللجوء إلى الفحص الدقيق من خلال الأجهزة الطبية الحديثة.

جملہ

الفهارس

وقد قسمنا الفهارس إلى:

1. فهرس الآيات

2. فهرس الأحاديث

3. فهرس الأعلام

4. فهرس المصادر والمراجع

5. فهرس الموضوعات

1. فهرس الآيات

الآية أو شطرها - السورة ورقمها	الآية	الصفحة
سورة البقرة [2]		
﴿ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ ﴾	222	37
﴿ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾	222	39
﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾	334	42
﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾	228	41
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾	222	37-36
سورة المائدة [5]		
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	38	38
سورة الطلاق [65]		
﴿ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾	4	43-42
﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ... ﴾	4	41
﴿ وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾	4	42

2. فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	طرف الحديث
27	أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ، وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّيَ
16	إِنَّ دَمَ، الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ
30-17	إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ. فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي
37	أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا
37	تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَلَوْ سَاعَةً، وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ، الصَّلَاةُ أَعْظَمُ
28	تَوْضِئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ
18	لِتَنْظُرِي إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ، قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلْتَتْرَكِ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَفَتْ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ، ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرْ بِثَوْبٍ ثُمَّ لِتُصَلِّيَ
28	الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا انْقَضَى حَيْضُهَا اغْتَسَلَتْ كُلَّ يَوْمٍ، وَاتَّخَذَتْ صُوفَةً فِيهَا سَمْنٌ أَوْ زَيْتٌ
26-14	الْمُسْتَحَاضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي، وَتُصُومُ، وَتُصَلِّي
38	الْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَغْسَاهَا زَوْجُهَا
27	وَأِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ، وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، فَتَغْتَسِلِينَ ثُمَّ تُصَلِّيَنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ، وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَافْعَلِي وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الْفَجْرِ وَتُصَلِّيَنِ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي وَصَلِّي وَصُومِي، إِنْ قَدَرْتَ عَلَى ذَلِكَ
28	وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ

3. فهرس الأعلام

الاسم	رقم الصفحة
إبراهيم بن محمد بن معمر القرشي	36
أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المرسى	7
أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي	40
أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي	7
أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن مسلمة الأزدي	27
أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل	32
إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمى أبو سلمة و يقال أبو بكر المدني، الشهير بالطحاوي	27
حملة بنت جحش	27
زينب بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومية	27
فاطمة بنت أبي حُبَيْش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى	17
مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي	29
محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله الشافعي	26

4. فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب باللغة العربية

1. ابن أبي زيد: عبد الله أبو محمد عبد الرحمن القيرواني المالكي ت 386هـ، التّوادر والزّبادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمهات، تحقيق: عبد الفتّاح محمد الحل، (ط:1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999م).
2. ابن أبي زيد: عبد الله أبو محمد عبد الرحمن القيرواني المالكي ت 386هـ، الرسالة، (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، د.ت).
3. ابن القطان: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ت 628هـ، الإقناع في مسائل الإجماع، تحقيق: حسن فوزي الصعيدي، (ط:1؛ لا.م: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1424هـ/2004م).
4. ابن بطلال: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ت 449هـ، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، (ط:2؛ الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ/2003م).
5. ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي ت 728هـ، شرح العمدة في الفقه، تحقيق: سعود بن صالح العطيشان، (ط:؛ الرياض: مكتبة العبيكان، 1412هـ).
6. ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي ت 520هـ، المقدمات الممهدات، تحقيق: محمد حجي، (ط:1؛ بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/1988م).
7. ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المختار على الدر المختار، (ط:2؛ 1388هـ/1968م).
8. ابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي ت 620هـ، الكافي في فقه الإمام المبحل أحمد بن حنبل، (ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1414هـ/1994م).

9. ابن قدامه: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي المقدسي ثم
الدمشقي الحنبلي ت 620هـ، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي و عبد
الفتاح محمد الحلو، (لا.ط؛ لا.م، مكتبة القاهرة، 1388هـ/1968م).
10. ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي
الإفريقي، ت 711هـ، لسان العرب، (ط:3؛ بيروت: دار صادر، 1414هـ).
11. ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري ت 970هـ، البحر الرائق شرح كنز
الدقائق، (ط:2؛ لا.م: دار الكتاب الإسلامي، د.ت).
12. أبو الحسين: يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي ت 558هـ، البيان
في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، (ط: 1؛ جدة: دار
المنهاج، 1421هـ/2000م).
13. أبو العز: صدر الدين علي بن علي ابن الحنفي، التنبيه على مشكلات الهداية،
تحقيق: عبد الحكيم بن محمد شاكر، (ط: 1؛ السعودية: مكتبة الرشد ناشرون،
1424هـ/2003م).
14. الأصمحي: مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني ت 179هـ، المدونة، (ط: 1؛
لا.م: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م).
15. الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، (ط: 1؛ الكويت: مؤسسة غراس
للنشر والتوزيع، 1423 هـ - 2002 م).
16. أمينة حواء، النساء و الصحة، (لا.ط؛ لا.م، مجلس الصحة، 2006م).
17. إيهاب: ابن كمال بن احمد، إزالة حيرة النساء في أحكام الحائض و المستحاضة و
الثفساء، (ط:1؛ لا.م: دار الكتب المصرية، 1432هـ/2011م).
18. البار: محمد علي، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، (ط: 4؛ الرياض: الدار
السعودية للنشر والتوزيع، 1403هـ/1983م).
19. البلادوي: عبد الإله علي حسن، فقه المرأة طبقاً للرأي المشهور، (ط: 1؛ بغداد:
مطبعة المتنبي، مركز سبع الدجيل "ع" للتبليغ والإرشاد، 1428هـ/2007م).

20. بن مازة: محمود بن البخاري، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، (ط: 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2004م).
21. البهوتي: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس الحنبلي ت 1051هـ، كشف القناع عن متن الإقناع، (لا.ط؛ لا.م: دار الكتب العلمية، د.ت).
22. تركي: فتيحة، الدليل الطبي لتقديم خدمات الصحية الإنجابية الجنسية، (ط: 3؛ لندن: لا.م، 2004م).
23. التميمي: محمد بن سليمان النجدي ت 1206هـ، مختصر الإنصاف والشرح الكبير، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي وآخرون، (ط: 1؛ الرياض: مطابع الرياض، د.ت).
24. التهانوي: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي ت بعد 1158هـ، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، (ط: 1؛ بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م).
25. جرار: غادة محمد سليم أم عمرو جرار، التيسير في مسائل الحيض والنفاس، (لا.ط؛ فلسطين: مركز نون للدراسات القرآنية، 1432هـ/2011م).
26. الجزيري: عبد الرحمن بن محمد عوض، ت 1360هـ، الفقه على المذاهب الأربعة. (ط: 2؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م).
27. جستنيه: هالة بنت محمد بن حسين، الإياس من الحيض بين الفقه والطب، (لا.ط؛ لا.م: لا.ن، د.ت).
28. الجمل: سليمان، حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت).

29. الجويني: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين ت 478هـ، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، (ط:1؛ لا.م: دار المنهاج، 1428هـ/2007م).
30. الحجاوي: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي ثم الصالحي شرف الدين أبو النجا ت 968هـ، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، (لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، د.ت).
31. الحجاوي: موسى بن سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي ت 968هـ، زاد المستقنع في اختصار المقنع، تحقيق: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسّكر، (لا.ط؛ الرياض: دار الوطن للنشر، د.ت).
32. حدفا ايال ديو بروفيرا (وسيلة لمنع الحمل تعطي كحقنة)، يالي هشاش وادفا شاي، (لا.ط، حيفا: امرأة لامرأة مركز نسوي، د.ت).
33. الخرقى: أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله ت 334هـ، متن الخرقى على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، (لا.ط؛ لا.م: دار الصحابة للتراث، 1413هـ/1993م).
34. دُبيّان: أبو عمر بن محمد الدُّبيّان، موسوعة أحكام الطهارة، (ط: 2؛ الرياض: مكتبة الرشد، 1426هـ/2005م).
35. الدردير: أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، (لا. ط؛ لا.م: دار المعارف، د.ت).
36. الدسوقي: محمد بن أحمد بن عرفة المالكي ت 1230هـ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، د.ت).
37. الرهوني: محمد بن أحمد بن محمد ابن يوسف، حاشية الرهوني على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني، (ط:1؛ مصر: المطبعة الأميرية، 1306هـ).
38. الزحيلي: وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، (ط: 4؛ دمشق: دار الفكر، د.ت).

39. الزركشي: شمس الدين محمد بن عبد الله المصري الحنبلي، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، (ط:1؛ لا.م: دار العبيكان، 1413هـ/1993م).
40. السدلان: صالح بن غانم بن عبد الله بن سليمان بن علي، رسالة في الفقه الميسر، (ط:1؛ المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1425هـ).
41. السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة ت 483هـ، المبسوط، (لا.ط؛ بيروت: دار المعرفة، 1414هـ/1993م).
42. سعاد زرزور: فقه العبادات على المذهب الحنبلي، (لا.ط؛ لا.م: لا.ن، د.ت).
43. السعدي: أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي المالكي ت 616هـ، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، تحقيق: حميد بن محمد لحر، (ط:1؛ لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1423هـ/2003م).
44. السُّعْدِي: أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد الحنفي ت 461هـ، النتف في الفتاوى، تحقيق: صلاح الدين الناهي، (ط:2؛ عمان: دار الفرقان، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ/1984م).
45. سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِمِيّ المصري الشافعي ت 1221هـ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، 1415هـ/1995م).
46. السمرقندي: محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين ت 540هـ، تحفة الفقهاء، (ط:2؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ/1994م).
47. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين ت 911هـ، الأشباه والنظائر، (ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م).
48. الشربيني: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي ت 977هـ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م).
49. الشرواني: عبد الحميد، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت).

50. شمس الدين: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي ت 763هـ، كتاب الفروع، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط:1؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2003م).
51. الشيباني: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد ت 241هـ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط:1؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م).
52. الشيباني: محمد بن الحسن بن فرقد، الأصل بالمبسوط، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، (لا.ط؛ لا.م: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية-كراتشي، د.ت).
53. الشيرازي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف ت 476هـ، المذهب في فقه الإمام الشافعي، (لا.ط؛ لا.ن: دار الكتب العلمية، د.ت).
54. الصاوي: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوقي المالكي ت 1241هـ، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. (لا.ط؛ لا.م: دار المعارف، د.ت).
55. الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر ت 310هـ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط: 1؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1420هـ/2000م).
56. الطواري: طارق محمد، العزل عن المرأة دراسة شرعية و طبية، (لا.ط، الكويت، لا.م، 1421هـ/2000م).
57. الطيار: عبد بن محمد وآخرون، الفقه الميسر، (ط: 1؛ السعودية: مدار الوطن لنشر، 1433هـ/2012م).
58. عبيد: كوكب ، فقه العبادات على المذهب المالكي، (ط: 1؛ دمشق: مطبعة الإنشاء، 1406هـ/1986م).
59. عرفات: سمر راضي عرفات، الطب والحياة، (لا.ط؛ فلسطين: ع 38، مستشفى تخصصي، د.ت).
60. العيطة: درية، فقه العبادات على المذهب الشافعي، (ط:1؛ لا.م: لا.ن، 1989).

61. الغنيمي: عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الدمشقي الميداني الحنفي، ت: 1298هـ، الباب في شرح الكتاب، نحق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ج 1 (لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية، د.ت).
62. الفيومي: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي ت 770هـ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية، د.ت).
63. القاسم: شيخة محمد، قواعد ومسائل في طهارة المرأة المسلمة، (ط: 4؛ السعودية: الفالحين لطباعة والنشر، 1436هـ/2015م).
64. القحطاني: سعيد بن علي بن وهف، صلاة المؤمن، (ط: 4؛ لا.م: مركز الدعوة والإرشاد، 1431هـ/2010م).
65. القرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي ت 684هـ، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، (ط: 1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م).
66. القزويني: أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي الشافعي، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (ط: 1؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م).
67. القنّوجي: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري ت 1307هـ، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، (ط: 1؛ قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1428هـ/2007م).
68. كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، تعليق: ناصر الدين الألباني وآخرون، (لا.ط؛ القاهرة: المكتبة التوفيقية، 2003م).
69. الكوسج: إسحاق بن منصور بن بھرام، أبو يعقوب المروزي ت 251هـ، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، (ط: 1؛ عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1425هـ/2002م).

70. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي
ت450هـ، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض
وعادل أحمد عبد الموجود، (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1999م).
71. المباركفوري: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم ت1353هـ، تحفة الأحوزي
بشرح جامع الترمذي، (لا.ط؛ بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
72. مرتضى الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض ت 1205هـ،
تاج العروس من جواهر القاموس، (لا.ط؛ لا.م: دار الهداية، د.ت).
73. المقرمي: أحمد بن علي ، أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة في الفقه الإسلامي،
(لا.ط: لا.م: شبكة الألوكة، د.ت).
74. منصور: محمد خالد، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقهاء الإسلامي، (ط: 2؛
الأردن: دار النفائس، 1420هـ/1999م).
75. النجدي: عبد الرحمن بن قاسم العاصمي ت 1392هـ، حاشية الروض المربع شرح
زاد المستقنع، (ط:1؛ لا.م: لا.ن، 1397هـ).
76. النسفي: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين ت 710هـ، كنز
الدقائق، تحقيق: سائد بكداش، (ط: 1؛ لا.م: دار البشائر الإسلامية،
1432هـ/2011م).
77. النفراوي: أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين الأزهري المالكي
ت1126هـ ، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (لا.ط؛ لا.م: دار
الفكر، 1415هـ/1995م).
78. النمري: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي
ت463هـ، اختلاف أقوال مالك وأصحابه، تحقيق: حميد محمد لحمر وميكلوش
موراني (ط:1؛ لا.م، دار الغرب الإسلامي، 2003 هـ).
79. النمري: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي،
الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق: محمد أحمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، (ط: 2؛
السعودية: مكتبة الرياض الحديثة، 1400هـ-1980م).

80. وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء، المنتقى من المسائل العلمية، (ط: 1؛ الكويت: لا.ن، 1433هـ/2012م).

81. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: الموسوعة الفقهية الكويتية، (ط: 2؛ الكويت: دار السلاسل، 1427/1404هـ).

82. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: الموسوعة الفقهية الكويتية، (ط: 1؛ مصر: مطابع دار الصفوة، 1427/1404هـ).

83. الياسين: جاسم ابن محمد بن مهلهل، الطهارة عند المرأة "الحيض - الاستحاضة - النفاس"، (ط: 6؛ الكويت: دار الدعوة، 1410هـ/1990م).

ثالثاً: الكتب باللغة الفرنسية

1. B. Blanc; Extrait des mises à jour en Gynecologie Médical, College national DES GYNÉCOLOGUES ET OBSTÉTRICIENS FRANÇAIS, Paris, 2003.
2. Journal of Obstetrics and Gynecology, *Le Porte-parole* officiel des soins gènesiques, Canada 2013.
3. Nathalie Gamache, Centrs santé pour femmes, Les salgnements utèBlns Anormaux 2012, p9-11
4. pirre BERNAR, Anomalies du cycle menstrual. Métrologies 2005.
5. Sylvie Les pérance et Karine Boucher L'ABC des assignements, Uterine chez la femme en péri et post menopause volume 41 numéro 4 Assignments L ABC des, 2006.
6. M.Tournier Extrait démises à gour en Gynécologie Médicale, Collecte national gynécologues et obstétriciens FRANÇAIS, paris, 1996.

رابعاً: المجلات والبحوث والرسائل الجامعية

1. أسمهان محمد يوسف حسن، أحكام الاستحاضة والإفرازات المهبلية في الفقه الإسلامي، رسالة الماجستير، جامعة نابلس: كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2008م.
2. الكرمانى: أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف ت 280 هـ، مسائل حرب الكرمانى للإمامين: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، من قوله: (باب الماء الذي لا ينجسه شيء) إلى آخر كتاب الطهارة "دراسةً وتحقيقاً"، أطروحة الدكتوراه للشيخ: عامر بن محمد فداء بن محمد عبد المعطي بهجت، قسم الفقه، كلية الشريعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1432/1433هـ،
3. ندى قياسه، الأحكام الفقهية المتعلقة بالسوائل الخارجة من الرحم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، م14، ع1، 2008م.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تاريخ التصفح: السبت 6ماي 2017م.
2. <http://univmanar.org>، تاريخ التصفح: الأحد 7ماي 2017م.
3. الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net>، "من المكتبة الشاملة".

5. فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
المقدمة	أ-هـ
المبحث الأول: ماهية الاستحاضة	6
المطلب الأول: تعريف الاستحاضة لغة وشرعا	6
الفرع الأول: تعريف الاستحاضة لغة	6
الفرع الثاني: تعريف الاستحاضة شرعا	6
المطلب الثاني: تعريف الاستحاضة طبيا	9
المطلب الثالث: المقابلة بين تعريف الفقهاء والأطباء	11
المبحث الثاني: أحوال المستحاضة والعوامل المؤثرة عليها	13
المطلب الأول: أحوال المستحاضة	13
الفرع الأول: أحوال المستحاضة عند الفقهاء	14
الفرع الثاني: أحوال المستحاضة عند الأطباء	19
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الاستحاضة	19
الفرع الأول: الوسائل الهرمونية	19
الفرع الثاني: العوامل الخارجية والداخلية والمصاحبة	21
الفرع الثالث: عامل العمر	24
المبحث الثالث: أحكام الاستحاضة بين الفقه والطب	26
المطلب الأول: أثر الاستحاضة على عبادات المرأة	26
الفرع الأول: أحكام المستحاضة غير المتحيرة	26

30	الفرع الثاني: أحكام المستحاضة المتحيرة
36	المطلب الثاني: أثر الاستحاضة على العلاقة الزوجية
36	الفرع الأول: أحكام وطء المستحاضة غير المتحيرة
39	الفرع الثاني: أحكام وطء المستحاضة المتحيرة
41	المطلب الثالث: أثر الاستحاضة على العدة
41	الفرع الأول: عدة المستحاضة غير المتحيرة
42	الفرع الثاني: عدة المستحاضة المتحيرة
44	خاتمة
46	فهرس الآيات
47	فهرس الأحاديث
48	فهرس الأعلام المترجم لهم
49	فهرس المصادر والمراجع
59	فهرس الموضوعات